هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
الدورة الأولى
روما، 7-8 مايو/أيار 2026

الصندوق في منتصف مدة التجديد الثالث عشر للموارد

الوثيقة: IFAD14/1/R.2

بند جدول الأعمال: 3(أ)

التاريخ: 10 أبريل/نيسان 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في الازدهار والقدرة على الصمود في المناطق الريفية من أجل مستقبل آمن غذائيا (GC 47/L.5).

الأسئلة التقنية

Carola Alvarez
المديرة الإدارية
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: c.alvarez@ifad.org

Chitra Deshpande
مديرة النتائج والموارد والنظم
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: c.deshpande@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **ii**
أولا- مقدمة **1**
ألف- السياق العالمي والاستراتيجي 1
ثانيا- الركيزة 1: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة **4**
ألف- ضمان الشمول 4
باء- تعزيز التركيز على السياقات الهشة 7
جيم- الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي 8
دال- تعزيز إشراك القطاع الخاص 9
هاء- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة 10
ثالثا- الركيزة 2: تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة **12**
ألف- نُهج البرامج المتكاملة 13
باء- الإدارة التكيفية وإدارة المعرفة 13
جيم- استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها 14
دال- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة 16
رابعا- الركيزة 3: تعزيز الفعالية المؤسسية **18**
ألف- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية 18
باء- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة 22
خامسا- الركيزة 4: تجميع تمويل التنمية وزيادته **25**
ألف- زيادة الموارد إلى أقصى حد لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 25
باء- توسيع أدوات التمويل والشراكات 26
جيم- مؤشرات إطار إدارة النتائج الأخرى المتتبعة بشأن الاستدامة المالية 28
دال- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة 30
سادسا- آفاق المستقبل: الأولويات الاستراتيجية لما تبقى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق **31**
سابعا- التحضير للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق **34**

الملاحق
الملحق الأول- موجز لالتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 37
الملحق الثاني- وضع التزامات الموارد لفترة التجديد الثامن لموارد الصندوق 38
الملحق الثالث- مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 46
الملحق الرابع- التغييرات على مؤشرات إطار إدارة النتائج والإجراءات القابلة للرصد 56
الملحق الخامس- استعراض أثر المساهمات المناخية الإضافية الأساسية على الحوكمة في الصندوق، والدروس المستفادة 59

موجز تنفيذي

1- **يقدم استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تقييما مبكرا للتقدم المحرز** بعد السنة الأولى من التنفيذ ويضع إطارا للأولويات الاستراتيجية للفترة المتبقية من الدورة. ويهدف نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى تحقيق أربع ركائز استراتيجية: (1) بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة؛ (2) تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة؛ (3) تعزيز الفعالية المؤسسية؛ (4) تجميع تمويل التنمية وزيادته ويشمل التنفيذ من خلال هذه الركائز 30 إجراء قابلا للرصد يجري تتبعه من خلال إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

2- **وبنهاية السنة الأولى،[1] أُنجز ثلث الإجراءات الثلاثين القابلة للرصد (10 إجراءات)، بينما كانت الإجراءات العشرون المتبقية لا تزال جارية**. ويقدم استعراض منتصف المدة تحديثا أوليا للتقدم المحرز، مسلطا الضوء على المؤشرات المبكرة والمخاطر الناشئة والعقبات التشغيلية بدلا من تقديم تقييم في نهاية الدورة. وتماشيا مع دورة الإبلاغ المؤسسي، سيُبلَّغ عن مؤشرات إطار إدارة النتائج من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026.

3- **ويجري تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في بيئة عالمية تعاني من قيود شديدة؛ ونتيجة لذلك، أُعيدت معايرة برنامج القروض والمنح**. وانطلق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في عام 2025 في ظل تصاعد ضغوط الديون وعدم الاستقرار الجيوسياسي والصدمات المناخية واحتدام التنافس على الموارد التيسيرية وغير التيسيرية. وأقرت الدول الأعضاء المستوى المستهدف لتجديد الموارد بقيمة 1.875 مليار دولار أمريكي، تحقق منه حتى الآن 1.57 مليار دولار أمريكي (84 في المائة). وعُدّل برنامج القروض والمنح وفقا لذلك.

4- **وأظهر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أداء مبكرا قويا في تنفيذ إطاره المالي، بما في ذلك تركيز صرف الموارد في البداية من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 3.405 مليار دولار أمريكي**. وحقق الصندوق التزاماته بتوجيه 100 في المائة من الموارد الأساسية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع تخصيص 45 في المائة تحديدا للبلدان المنخفضة الدخل و60 في المائة لأفريقيا، بما في ذلك 55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

5- **وأجريت برمجة لنحو 80 في المائة من ذخيرة الاستثمارات السيادية المستهدفة بقيمة 3.24 مليار دولار أمريكي في السنتين الأوليين، مع توقع زيادة التمويل المشترك**. وفي عام 2025، برمج الصندوق 32.5 في المائة من المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح للاستثمارات السيادية بقيمة 1.053 مليار دولار أمريكي، من أصل 3.24 مليار دولار أمريكي - إلى جانب 2.382 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك الدولي والمحلي، ليبلغ إجمالي الموافَقات 3.435 مليار دولار أمريكي.[2] وفي عام 2026، يخطط الصندوق لبرمجة 1.6 مليار دولار أمريكي لبلوغ المستوى المستهدف لتركيز صرف الموارد في البداية بنسبة 80 في المائة من برنامج القروض والمنح في السنتين الأوليين من الدورة. وبحلول نهاية عام 2025، جرت برمجة 45 في المائة من المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لعام 2026، ما يرفع نسبة البرمجة في السنتين الأوليين من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى 78 في المائة.

6- **وحقق الصندوق التزامه بشأن الهشاشة ويحرز تقدما في الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالإدماج الاجتماعي**. ويستمر التوسع في تنفيذ النهج التشغيلي المحدّث للعمل في الأوضاع الهشة بدعم من وحدة الهشاشة الجديدة.

[1] بيانات وأنشطة تقرير استعراض منتصف المدة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

[2] البيانات في 12 يناير/كانون الثاني 2026.

وتسجل تصميمات المشروعات المراعية للشباب والمفضية إلى التحول في المنظور الجنساني أداء قويا، في حين كانت التصاميم المراعية للتغذية أبطأ في الانطلاق. ويرجع ذلك أساسا إلى تركيز بعض المشروعات الموافَق عليها في عام 2025، التي لا تتيح تلبية متطلبات المشروعات المراعية للتغذية. وفي عام 2025، جرت الموافَقة على ثلاثة مشروعات تعطي الأولوية للشعوب الأصلية إلى جانب مشروع واحد يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال معظم المشروعات التي تخطط لإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية في مرحلة التصميم. ويتوقف استمرار الأداء على اتساق خيارات الفحص والتصميم.

7- **ويعزز تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة القدرة على التكيف وإمكانية توسيع النطاق والاستدامة**. وتكشف البرامج القطرية عن مواءمة قوية مع مسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية. وقد استندت جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي أُقرت في عام 2025 إلى الاستراتيجيات وأطر التحول الوطنية. وتظل إدارة الحافظة استباقية، إذ بلغ مؤشر الاستباقية 89 في المائة مقابل المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة، ما يدل على اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن المشروعات المعرضة لمشاكل. ويتوسع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويظهر على نحو متزايد في تصميم المشروعات والبرامج القطرية الجديدة. وبناء على هذا التقدم، يشكل تطبيق الدروس المستفادة من التنفيذ على نحو أكثر منهجية في البرامج القطرية أولوية. وتتزايد إتاحة منتجات المعرفة التشغيلية مثل المذكرات التوجيهية بشأن التنفيذ وموجزات التعلم من عمليات استعراض الحافظة والتقارير التجميعية عن الدروس المستفادة والأدلة المستمدة من التحليلات المواضيعية وتقييمات الأثر، ولكن توقيتها وتركيزها العملي ومدى الاستفادة منها يظل متفاوتا.

8- **ويواصل الصندوق تعزيز إطاره المالي من خلال الحفاظ على العالمية مع إعطاء الأولوية لأفقر البلدان**. وجرى الوفاء بالتزامات توزيع الموارد الأساسية بالكامل في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يضمن توجيه الموارد نحو الأقاليم ومجموعات الدخل التي تعاني من أعلى مستويات الفقر الريفي. وتحصل البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا حاليا على 15 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة - وهو ما يندرج ضمن المستوى المستهدف الذي يتراوح بين 11 و20 في المائة. ووسّع الصندوق أدواته التمويلية واستخلص الدروس من المساهمات المناخية الإضافية الأساسية التي أثبتت قيمتها وسهولة إدماجها وتخصيصها على نحو منصف من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (وإن ظلت التعهدات دون طموح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق). وجرى تحديث سياسة الاقتراض غير الميسّر لتوسيع الخيارات المالية.

9- **ويستمر تطور إشراك القطاع الخاص باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز نموذج عمل الصندوق**. ومع دخول الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص وإطار طرائق تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص المحدَّث طور التنفيذ، تحوّل التركيز من وضع الأطر إلى تعميق التنفيذ وتعزيز أوجه التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية.

10- **وشهدت السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أداء قويا في التنفيذ، وترسّخ نموذج العمل إلى حد كبير**. وشكل استعراض منتصف المدة تحولا في التركيز من إرساء الأطر والنُهج إلى ترجمتها إلى أداء قوي ومتسق ونتائج قابلة للقياس على المستوى القطري. وسيُستخدم استعراض منتصف المدة في المستقبل كأداة للإدارة التكيفية لضمان متابعة الإجراءات العشرين القابلة للرصد الجارية. وسيتطلب ذلك اهتماما أوثق بتوقيت الأدلة وجودتها، واستخداما أكثر اتساقا لنتائج الإشراف والرؤى المستخلصة من استعراضات الحافظة وتقارير الإنجاز للاسترشاد بها في تصحيح المسار. وسيجري تتبع التقدم من خلال دورة الإبلاغ المؤسسي، بما في ذلك تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026، مع التركيز على تذليل العقبات مبكرا وتعزيز التعقيبات لكي تسترشد القرارات بالأدلة في ظل تسارع وتيرة التنفيذ.

أولا- مقدمة

1- **يتناول استعراض منتصف المدة بالتقييم التنفيذ في السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**، بما في ذلك ما يسير على نحو جيد وما يشهد تأخرا وما يتطلب اهتمام الإدارة لإبقاء التنفيذ على المسار الصحيح. ويقيّم استعراض منتصف المدة، المستند إلى إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التقدم المحرز مقابل التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والإجراءات القابلة للرصد المرتبطة بها في الركائز الاستراتيجية الأربع لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

2- **وبالنظر إلى أن التنفيذ لا يزال في مرحلته المبكرة، ينبغي اعتبار النتائج الواردة في هذا التقرير أولية وتشخيصية**. ويحدد التقرير المسائل والمخاطر والعقبات المبكرة لدعم تصحيح المسار بالاستناد إلى الأدلة، بدلا من تقديم تقييم نهائي في نهاية الدورة.

3- **ويشمل النطاق جميع التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إطار الركائز الأربع:** (1) بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة؛ (2) تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة؛ (3) تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية؛ (4) تجميع تمويل التنمية وزيادته. وتشمل الأولويات الشاملة المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، والتغذية، والاستدامة البيئية، والابتكار الرقمي، والشراكات مع المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

4- ويتمحور التقرير حول الركائز الأربع، مع التركيز على التحديات والمخاطر والدروس المستفادة، ويختتم ببيان المسار المقبل والتحضير للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتتضمن المرفقات: (1) موجز موحد لحالة تنفيذ كل إجراء من الإجراءات القابلة للرصد؛ (2) مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وبيانات التقدم المحرز، بما في ذلك مصادر المؤشرات والمستويات المستهدفة؛ (3) جداول داعمة تعرض التعديلات المقترحة على مؤشرات إطار إدارة النتائج أو الإجراءات القابلة للرصد، وذلك لضمان الشفافية وإمكانية التتبع.

ألف- السياق العالمي والاستراتيجي

5- **يجري تنفيذ التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في سياق عالمي سريع التطور**. ولا تزال تداعيات جائحة كوفيد-19 تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى تعميق الفقر الريفي وتقليص الحيز المالي لدى كثير من الحكومات. وزادت أزمة المناخ المتسارعة، التي تتسم بتواتر الصدمات وفقدان التنوع البيولوجي وتزايد الضغوط البيئية، من إلحاح الاستثمار في تدابير بناء القدرة على الصمود. وأدى عدم الاستقرار الجيوسياسي إلى زيادة تعقيد استمرارية العمليات، مع اتساع نطاق النزاعات وحالات الهشاشة واشتداد حدتهما.

6- **وأدت التقلبات الاقتصادية العالمية إلى فرض مزيد من القيود**. وتعرقل أعباء الديون المتزايدة والتضخم المستمر في أسعار الأغذية وعدم الاستقرار المالي جهود تعبئة الموارد والتمويل المشترك. وواصل الصندوق، في ظل هذه الضغوط الخارجية، تعزيز دوره بوصفه مؤسسة مالية دولية. ووازن الصندوق بين الأثر الإنمائي والاستدامة المالية والكفاءة التشغيلية، من خلال إطار مالي أقوى، وإدارة معززة للمخاطر، وتحسين الفعالية من حيث التكلفة، وإجراء إصلاحات مؤسسية محددة الأهداف.

7- **ويحدد نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مساهمة الصندوق في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في إطار الهدف الشامل المتمثل في تعزيز القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا.** ويركز إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، المعروض في الشكل 1، على بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة من خلال تعزيز العمل في السياقات الهشة، وزيادة الاستثمار في

القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي، وتعميق مشاركة القطاع الخاص لتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل. ويشدد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على البرامج القطرية المتكاملة، بما في ذلك تحقيق تكامل أفضل بين مصادر التمويل في برنامج العمل، وتعزيز الإدارة التكيفية، وزيادة استدامة النتائج وإمكانية توسيع نطاقها. ويدعم التنفيذ مواصلة التحسينات في الفعالية والكفاءة المؤسسية، ودور الصندوق في تجميع تمويل التنمية وزيادته لتوسيع نطاق الموارد المتاحة لتصل إلى الأشد احتياجا. ويقوم النموذج على التزام شامل بضمان الشمول، مع إعطاء الأولوية للسكان الريفيين المعرضين لخطر التخلف عن الركب وتمكين صغار المنتجين من دفع عجلة تحويل النظم الغذائية المحلية من خلال استثمارات الصندوق ومعرفته وشراكاته.

الشكل 1

إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الركيزة 1: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة

التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الأربعة

(ستة إجراءات قابلة للرصد منجزة، و11 إجراء لا يزال جاريا)

المعالم الرئيسية التي تحققت

- أحرز الصندوق **تقدما كبيرا في تعزيز الشمول**، ومن المتوقع أن تتجاوز الحصائل المتعلقة بالشباب والتحول في المنظور الجنساني المستويات المستهدفة بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
- يواصل الصندوق التركيز على السياقات الهشة، **حيث أُنشئت وحدة مكرسة للهشاشة وخُصص أكثر من 30 في المائة من موارد الصندوق الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة**.
- **صدرت** في عام 2025 الموافقة على **الاستراتيجية الموحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031**، بما في ذلك مقترح بشأن مؤشر للأثر الإيكولوجي ووضع الخطوط العريضة لخارطة طريق من أجل المواءمة مع اتفاق باريس.
- وضعت **استراتيجية محدثة للعمل مع القطاع الخاص** ووضع **إطار جديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص بهدف الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص**.

الأولويات والتحديات المقبلة

- **سد فجوات الشمول** في التصميم المراعي للتغذية وإدماج منظور الإعاقة والشعوب الأصلية، مع تعزيز المكاسب التي تحققت في الاستهداف المراعي للشباب والشراكات مع المجتمع المدني.
- لتحسين دعم مشاركة الصندوق في السياقات الهشة والعالية المخاطر، تشمل أولويات الفترة المتبقية من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مواصلة تعزيز التوجيهات التشغيلية.
- ترجمة استراتيجيات القطاع الخاص وعمليات تحديد الفرص في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى ذخائر مشروعات قابلة للتمويل في إطار العمليات غير السيادية وبرنامج تمويل القطاع الخاص تحقق فوائد ملموسة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان أن تُقابَل **التصنيفات القوية للتصميم** في مجالات الاستهداف والمناخ والتمويل بالديون **بنظم رصد وتقييم وبيانات قوية** تتتبع الحصائل لصالح أشد الفئات فقرا وتهميشا، وتدعم الإدارة التكيفية.

الالتزام	الإجراءات القابلة للرصد والمستويات المستهدفة التي تحققت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
1-1 ضمان الشمول	○ تركيز 42 في المائة من 42 في المائة من المشروعات السيادية الموافَق عليها حاليا على حصائل مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني (المستوى المستهدف 60 في المائة)، بهدف دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، والتأثير في المؤسسات الريفية وتحقيق التوازن المنصف في عبء العمل والفوائد. (الإجراء القابل للرصد 1) ○ تركيز 84 في المائة من المشروعات السيادية الموافَق عليها حتى الآن على الشباب (المستوى المستهدف 60 في المائة). (الإجراء القابل للرصد 2) ○ توسيع نطاق العمل مع المجتمع المدني ومنصات الشباب (منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، والتحالف الشعبي للشباب)، مع زيادة التعبير عن أصوات الشباب في مجلس المحافظين والحوارات بشأن تجديد الموارد. (الإجراءان القابلان للرصد 3 و4) ○ مراعاة التغذية في 47 في المائة من المشروعات السيادية الموافَق عليها حتى الآن (المستوى المستهدف 60 في المائة). (الإجراء القابل للرصد 5) ○ إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في مشروع واحد حتى الآن. (المستوى المستهدف 5 مشروعات) (الإجراء القابل للرصد 6) ○ إدراج الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة مستهدفة ذات أولوية في ثلاثة مشروعات. (المستوى المستهدف 10 مشروعات). (الإجراء القابل للرصد 7) ○ سير تجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية على المسار الصحيح، حيث جرت تعبئة 3.3 مليون دولار أمريكي حتى الآن. (الإجراء القابل للرصد 8) ✓ **وضع خطط عمل جديدة بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية. (الإجراء القابل للرصد 9)**

1-2 تعزيز التركيز على السياقات الهشة	✓ **تخصيص 30 في المائة من الموارد الأساسية للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. (الإجراء القابل للرصد 10)** ✓ **إنشاء وحدة الهشاشة. (الإجراء القابل للرصد 11)**
1-3 الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي	✓ **وضع الاستراتيجية الموحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. (الإجراء القابل للرصد 12)** o وضع مسودة منهجية لقياس تمويل التنوع البيولوجي. (الإجراء القابل للرصد 13) o تعميم المواءمة بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمساهمات المحددة وطنيا من خلال نموذج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2025. (الإجراء القابل للرصد 14) o بلوغ التمويل المناخي 60 في المائة في عام 2025 مقابل مستوى مستهدف قدره 45 في المائة.
1-4 تعزيز إشراك القطاع الخاص (ركيزة شاملة)	✓ **الاستراتيجية التشغيلية المحدّثة بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030. (الإجراء القابل للرصد 15)** ✓ **الموافقة على إطار تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص. (الإجراء القابل للرصد 16)** o إدماج فرص القطاع الخاص في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. (الإجراء القابل للرصد 17)

ثانيا- الركيزة 1: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة

8- **تكشف الركيزة الأولى، التي تركز على بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة، عن تقدم جيد، حيث أُنجز مجال واحد من مجالات الالتزامات الأربعة، بينما يجري تنفيذ ستة إجراءات من أصل 17 إجراء قابلا للرصد**. وتهدف هذه الركيزة إلى تمكين المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيّما في المناطق النائية والهشة، من بناء سبل كسب عيش مستدامة ومسارات للنمو الاقتصادي الشامل. ويجري تحقيق ذلك من خلال: تعزيز العمل في السياقات الهشة؛ وزيادة تكامل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ؛ والبيئة والتنوع البيولوجي؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ألف- ضمان الشمول

9- **تُظهر المشروعات الاستثمارية الموافَق عليها حديثا التزام الصندوق المستمر بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** وقد حددت فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مستوى مستهدفا قدره 35 في المائة للمشروعات الموافَق عليها حديثا والمصنفة على أنها مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني عند التصميم. وفي عام 2025، صُنف ثمانية مشروعات من أصل 19 مشروعا مؤهلا موافقا عليه على أنها مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني (42 في المائة)، ما يعكس انطلاقة قوية. وتنتشر هذه المشروعات في أقاليم مختلفة، ما يدل على تطبيق النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني في سياقات متنوعة. ومن بين 64 عملية سيادية مخططا لها حاليا في ذخيرة المشروعات، يُتوقع أن يتراوح عدد المشروعات المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني بين 29 و33 مشروعا (أي ما يتراوح بين 45 و52 في المائة) مقابل مستوى مستهدف قدره 35 في المائة. ويشير ذلك إلى أن الصندوق يسير على المسار الصحيح للوفاء بالتزامه في نهاية الدورة. وسيحافظ فريق الصندوق المعني بالشؤون الجنسانية على هذا التقدم من خلال تقديم الدعم في وقت مبكر من العمليات والتطبيق المتسق لمعايير الصندوق بشأن إدماج المنظور الجنساني.

10- **وتُظهر معظم المشروعات أداء إيجابيا في مجال المساواة بين الجنسين عند الإنجاز، وإن ظل دون المستويات المستهدفة الطموحة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وبالنظر إلى جهود الصندوق الطويلة الأمد في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أبقت فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على مستويات مستهدفة مرتفعة: 90 في المائة من المشروعات مصنفة على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل؛ و60 في المائة مصنفة على أنها مُرضية للغاية في مجال المساواة بين الجنسين عند الإنجاز. وفي منتصف المدة، صُنف 81 في المائة من المشروعات على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل، و40 في المائة على أنها مُرضية للغاية. وبينما يشير ذلك إلى أداء قوي، لا تزال هناك فجوة قائمة. وتوفر خطة العمل الجنسانية التي

وضعت مؤخرا تدابير لمعالجة هذه الفجوة، بما في ذلك مسارات أوضح للتمكين الاقتصادي للمرأة لتعزيز الإنجاز والحصائل التحولية. ويعزز مؤشر الأثر الجديد في إطار إدارة النتائج بشأن تمكين المرأة قدرة الصندوق على توليد معرفة قائمة على الأدلة (الإجراء القابل للرصد 1).

11- **ولا يزال الشباب وتوظيفهم من الأولويات الرئيسية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع أداء قوي للتصميم المراعي للشباب**. وصُنف حتى الآن 16 مشروعا من أصل 19 مشروعا مؤهلا موافَقا عليه على أنه مراعٍ للشباب (84 في المائة). وتمتد هذه المشروعات عبر أقاليم متعددة، ما يدل على قبول واسع النطاق وليس مجرد ممارسات جيدة معزولة (الإجراء القابل للرصد 2). وعند تصميم المشروعات، تتجسد مراعاة الشباب من خلال مسارات مخصصة تجمع (على سبيل المثال) بين تنمية المهارات والحصول على التمويل ودعم ريادة الأعمال والروابط السوقية للشابات والشبان الريفيين. واستنادا إلى ذخيرة العمليات السيادية الحالية، يُتوقع أن يتراوح عدد المشروعات المراعية للشباب بين 42 و47 مشروعا من أصل 64 مشروعا مؤهلا (أي ما يتراوح بين 65 و73 في المائة)، متجاوزا المستوى المستهدف البالغ 60 في المائة، ما يشير إلى أن الصندوق سيبقى على المسار الصحيح طوال الدورة. ويستند هذا الأداء إلى هيكلية مؤسسية معززة لمشاركة الشباب، بما في ذلك دخول مبادرة تحالف الشباب الريفي مرحلة ثانية، مما يرسخ إدماج منصّات الشباب في البرامج القطرية ويعمّق التعاون مع منظمات الشباب. وتشجع أيضا مشاركة الشباب في الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك المساهمات في مجلس المحافظين والمدخلات من أجل هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 3).[3]

12- **وتوفر الجودة القوية عند الإدراج أساسا قويا للالتزامات بشأن الإدماج الاجتماعي.** ويُدمج الصندوق الإدماج الاجتماعي في جميع تصميمات المشروعات، ويُقاس ذلك بمؤشر ملاءمة نُهج الاستهداف عند الإدراج. وفي منتصف المدة، صُنفت جميع المشروعات على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل مقابل مستوى مستهدف قدره 100 في المائة، وصُنف 66 في المائة منها على أنها مُرضية للغاية مقابل مستوى مستهدف قدره 50 في المائة. ويوفر هذا الأداء القوي أساسا قويا للدفع قدما بأولويات الإدماج المتعلقة بالمنظور الجنساني والشباب والتغذية والإعاقة والشعوب الأصلية.

13- **وتواصل الشراكات المنظمة مع منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور رئيسي في الدفع قدما بالشمول في عمليات الصندوق.** وتشارك منظمات المزارعين وكذلك ممثلو الشعوب الأصلية ومنصات الشباب بدور نشط في عمليات الصندوق وإجراءاته المتعلقة بالسياسات. وتساهم منظمات المزارعين في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات على المستوى القطري من خلال اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين والحوارات الإقليمية. وعقد منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق اجتماعه العالمي في فبراير/شباط 2025، وأصدر خطط عمل إقليمية لفترة سنتين لدعم تنفيذ سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية ورصدها (الإجراء القابل للرصد 3). وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات مع منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب في العمليات الرئيسية المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتشمل هذه العمليات وضع مسودة الإطار الاستراتيجي[4] وإعداد خطة العمل الجنسانية وخطة العمل بشأن الشباب وخطة العمل بشأن التغذية. وفي المستقبل، تتاح فرصة لتعزيز حلقات التعقيبات بحيث يتسنى للشركاء من المجتمع المدني رؤية الكيفية التي تؤثر بها مساهماتهم في القرارات النهائية داخل الصندوق (الإجراء القابل للرصد 4).

14- **ويهدف الصندوق إلى تحسين حصائل التغذية من خلال تعزيز عرضه التغذوي، مع استهداف متمايز للسكان الريفيين المهمشين**. ومن الأهمية الحاسمة تحسين الأنماط الغذائية لأشد الناس ضعفا من الناحية التغذوية

[3] سيوفر التقييم في نهاية الدورة مقارنة نهائية حالما تكتمل جميع الموافَقات في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
[4] عُرض الإطار الاستراتيجي المحدّث على المجلس التنفيذي الذي قرر تأجيل مناقشته إلى فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

وتحويل النظم الغذائية الريفية. وتُتخذ الإجراءات الرامية إلى الدفع قدما بهذه الأهداف على امتداد سلسلة القيمة بأكملها: بدءا من زيادة إنتاج المحاصيل المغذية، وصولا إلى تعزيز التخزين البارد والتوزيع الذي يحسّن توافر الأغذية التي تلبي المتطلبات المتعلقة بالنظافة الشخصية والتغذية، والقدرة على تحمل تكاليفها. وتُستكمل هذه الإجراءات بالتثقيف التغذوي المصمم خصيصا ورسائل التغيير السلوكي وتحسين الرصد والتقييم للمؤشرات الرئيسية للتغذية. والمستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هو أن تكون نسبة 60 في المائة من المشروعات الموافَق عليها حديثا مراعية للتغذية. وروعيت التغذية حتى الآن في تسعة مشروعات من أصل 19 من المشروعات الموافَق عليها (47 في المائة). ولسد هذه الفجوة المتعلقة بالمستوى المستهدف، تُتخذ مجموعة واسعة من الإجراءات من أجل زيادة الطلب وتقوية القدرات الداخلية. وتشمل الإجراءات الجارية ما يلي: تعزيز دراسة الجدوى المقدمة إلى المقترضين بشأن التغذية في سياق إنتاج الأغذية والتنمية الريفية، وتعزيز القدرات الداخلية، وتحديد المشروعات في ذخيرة المشروعات التي تنطوي على إمكانية تحقيق الإدماج الكامل للتغذية ونشر فرق تقنية معنية بالتغذية في وقت مبكر لإشراك النظراء الحكوميين في المراحل المبكرة من تصاميم هذه المشروعات، وتنفيذ خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031. وستوفر خطة العمل إطارا تشغيليا واضحا لدعم الإدماج والقياس المنهجيين للتغذية في الحافظة بأكملها. (الإجراء القابل للرصد 5).[5]

15- **وواصل الصندوق الدفع قدما بجهود إدماج منظور الإعاقة بما يتماشى مع استراتيجية إدماج منظور الإعاقة للفترة 2022-2027**. وجرى تعميم إدماج منظور الإعاقة تدريجيا على نطاق الحافظة بأكملها، مع تدخلات موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومقابل المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المتمثل في خمسة مشروعات على الأقل تحدد الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مجموعة مستهدفة ذات أولوية، حقق هذا المعيار حتى الآن مشروع واحد من أصل 19 مشروعا من المشروعات الموافَق عليها. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الصندوق في وضع جيد يمكنه من تحقيق المستوى المستهدف. واستنادا إلى التوقعات الحالية، من المتوقع أن يستوفي ما يتراوح بين ستة وسبعة مشروعات جديدة هذا الشرط بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 6).

16- **ويواصل الصندوق دعم الشعوب الأصلية في تعزيز سبل كسب عيشها وأمنها الغذائي والتغذوي وقدرتها على الصمود في وجه الظواهر المناخية وغيرها من الصدمات**. ويتمثل الالتزام في إطار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في أن تشمل عشرة مشروعات على الأقل الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة ذات أولوية بحلول عام 2027. وتشمل حتى الآن ثلاثة مشروعات من أصل 19 مشروعا مؤهلا من المشروعات الموافَق عليها الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة ذات أولوية. واستنادا إلى ذخيرة المشروعات الحالية، يُتوقع أن يستوفي ما يتراوح بين ثمانية وعشرة مشروعات بهذا الشرط بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبينما يظل المستوى المستهدف في المتناول، هناك خطر طفيف بعدم بلوغه بفارق ضئيل. وللتخفيف من هذا الخطر، يجري الصندوق على نحو استباقي فحصا لذخيرة العمليات السيادية بحثا عن فرص لمنح الأولوية للشعوب الأصلية، ويوفر الدعم التقني لأفرقة التصميم، بناء على الدروس المستفادة من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 7).

17- **ويمضي تجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية قدما ويسير على المسار الصحيح**. وأُنشئ مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في عام 2007 بوصفه آلية تمويل مباشر لمنظمات الشعوب الأصلية والمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية. ويفي مرفق مساعدة الشعوب الأصلية بهدف سياسة المنح العادية المتمثل في زيادة الأثر من خلال الشراكات، بما في ذلك التأثير على السياسات وجداول أعمال التنمية ودعم توليد المعرفة والابتكار. وجرت الموافقة على منحة عادية من الصندوق بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي لتجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في إقليمي أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادي. وتكمل هذه

[5] الوثيقة EB 2025/146/R.34.

المنحة مساهمة بقيمة 1.8 مليون دولار أمريكي من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي لتجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في إقليم أفريقيا، ما يساعد على استدامة المرفق. وستمكن الجهود المتواصلة لتعبئة الموارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية من مواصلة عمله خلال الفترة المتبقية من الدورة، استنادا إلى أساسه القوي وسجله الحافل (الإجراء القابل للرصد 8).

18- **ولتعزيز الإدماج الاجتماعي وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، أُعدت خطط عمل جديدة بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية، ما يوفر أساسا أقوى للإنجاز**. وعُرضت خطط العمل على المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2025، وجاءت عقب مشاورات داخلية مستفيضة ومشاركة واسعة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتعزز خطط العمل هذه خبرات الصندوق والدروس المستفادة والشراكات في مجالات المنظور الجنساني والشباب والتغذية. وتشمل خطة العمل الجنسانية وخطة العمل بشأن التغذية أيضا رؤى مستخلصة من التقييمات المواضيعية الأخيرة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق - ما يعزز قاعدة الأدلة والتركيز التشغيلي فيهما. وتوفر الخطط مجتمعة إطارا متسقا للاسترشاد به في التصميم والإشراف وقياس النتائج. وتشمل أولويات لتعزيز نظم الصندوق وعملياته، وتعميق الحصائل، وتنمية قدرات وحدات إدارة المشروعات والشركاء المنفذين، وتعزيز إدارة المعرفة وبناء الشراكات. وسيكون هذا الأساس حاسم الأهمية في ترجمة تصحيحات المسار في منتصف المدة إلى تحولات قابلة للقياس في الحافظة خلال الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 9).

باء- تعزيز التركيز على السياقات الهشة

19- **في سياق عالمي يزداد هشاشة، حقق الصندوق بالفعل التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المتعلقة بالهشاشة**. وخُصص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للبلدان ذات الأوضاع الهشة (الإجراء القابل للرصد 10)، بما يتماشى مع تعريف البنك الدولي.[6] وعززت فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التركيز الاستراتيجي على الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، إدراكا بأن العمل المستمر في السياقات الهشة أمر أساسي لتحقيق الحد من الفقر الريفي بما يفضي إلى إحداث تحول. ويستند ذلك إلى عمل الصندوق في السياقات الهشة طوال فترتي التجديد الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، ويتماشى مع الميزة النسبية للصندوق المتمثلة في دعم "الميل الأول" لسبل العيش الريفية في السياقات الهشة.

20- **وجرى تعزيز القدرة المؤسسية على معالجة الهشاشة** من خلال تنفيذ النهج المحدّث لعمل الصندوق في الأوضاع الهشة، الذي تنسقه وحدة الهشاشة التي أُنشئت في أبريل/نيسان 2024. وتنسق الوحدة التنفيذ في أربعة مجالات: (1) تعزيز التشخيص؛ (2) تحسين البرمجة المتعلقة بالهشاشة؛ (3) تقوية الدعم؛ (4) الشراكات الاستراتيجية. وتركز الوحدة على إدماج تقييم الهشاشة لتحديد المخاطر المرتبطة بالسياق وإدارتها ضمن الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات. وأُعد منتج معرفي لتقديم رؤى بشأن درجة الهشاشة ومدى انتشارها في عمليات الصندوق. ووضعت الوحدة أيضا الصندوق في موقع أفضل ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمشاركة في مجتمعات الممارسة العالمية. وانضم الصندوق مؤخرا إلى توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتشمل أولويات الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

[6] قائمة البنك الدولي للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات للسنة المالية 2024.

تعزيز التوجيه التشغيلي لدعم عمل الصندوق في السياقات الهشة والعالية المخاطر (الإجراء القابل للرصد 11).

جيم- الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي

21- **لا تزال زيادة الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي أمرا أساسيا لتعزيز الإنتاجية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.** وفي عام 2025، وضع الصندوق الاستراتيجية المتكاملة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031.[7] وتنشئ الاستراتيجية إطارا موحدا يجمع بين التكيف مع المناخ والاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي. وبناء على الدروس المستفادة من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، تعزز الاستراتيجية تصميم المشروعات والإشراف عليها من خلال صياغة نظريات التغيير وتحليلات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والفوائد المشتركة. ولدعم التنفيذ، أعد الصندوق مسودة مذكرة توجيهية تشغيلية توفر توجيها عمليا بشأن إدماج المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي على مستوى المشروعات، وإظهار الفوائد المشتركة على نحو متسق وقابل للقياس. ويجري العمل على وضع مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما يتماشى مع الاستراتيجية.

22- **ويبلغ التمويل المناخي حاليا 616.2 مليون دولار أمريكي في 35 مشروعا، ما يمثل 60 في المائة من التمويل الموافَق عليه حتى الآن.** ويعني ذلك أن هناك حاجة إلى 915.8 مليون دولار أمريكي إضافية من التمويل المناخي في العامين 2026 و2027 لبلوغ المستوى المستهدف المحدد بنسبة 45 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح للعمليات السيادية الموافَق عليه لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بحلول نهاية الدورة. ويشمل التمويل المناخي الموافَق عليه 562.8 مليون دولار أمريكي (91 في المائة) لتمويل التكيف و53.4 مليون دولار أمريكي لتمويل التخفيف. ويستند التركيز المستمر على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية إلى دورات تجديد الموارد السابقة. ويدعم هذا الأداء القوي تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، ويشير إلى أن المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 45 في المائة من المرجح بلوغه أو تجاوزه. ويُظهر بلوغ 49 في المائة من التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مدى تحول بناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة إلى عنصر محوري في مهمة الصندوق.

23- **ويُصنف حاليا 232.2 مليون دولار أمريكي من التمويل المناخي الموافَق عليه ضمن الحلول القائمة على الطبيعة.** ويبلغ إجمالي ذلك 38 في المائة، مقابل مستوى مستهدف قدره 30 في المائة بحلول عام 2030، ما يعكس التصنيف المنقح للحلول القائمة على الطبيعة. وفي الوقت نفسه، يمضي العمل قدما في وضع منهجية لقياس تمويل التنوع البيولوجي، إذ وضعت مسودة أولية واختبرت وخضعت للاستعراض ويجري تنقيحها حاليا. وتستند هذه المنهجية إلى خبرات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى.[8] وتدعم المساهمات المناخية الإضافية الأساسية الإنجاز من خلال المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ المعبأة عند الإدراج. وحتى الآن، يشمل 23 مشروعا من أصل 35 مشروعا موافَقا عليه 26.3 مليون دولار أمريكي من المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ، التي تكمل التمويل الأساسي من خلال زيادة مستوى الموارد المبرمجة للاستثمارات المرتبطة بالمناخ.

[7] الوثيقة EB 2025/145/R.14.

[8] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/2172d705757311c25a67451763548735-0320012023/original/2023-0329-MDB-Common-Principles-V3.pdf

24- **ويتسم الأداء بالقوة على نحو خاص فيما يتعلق بإدماج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في تصميم المشروعات**. وتُظهر نتائج استعراض منتصف المدة أن 100 في المائة من المشروعات الجديدة في عام 2025 صُممت لتعزيز القدرة التكيفية، مقابل مستوى مستهدف قدره 90 في المائة. وكان الإدماج المنهجي لتحليل المخاطر المناخية والتكنولوجيات الذكية مناخيا وتدابير بناء القدرة على الصمود في نظريات التغيير للمشروعات عاملا رئيسيا في تحقيق هذا الأداء.

25- **ويواصل الصندوق تحقيق أداء قوي في مجال الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية** بما يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة 13 و15. وفي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يُتوقع أن يُصنف 90 في المائة من المشروعات على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل عند الإنجاز في مجالي إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ على حد سواء. وفي منتصف المدة، بلغت نسبة إدارة البيئة والموارد الطبيعية 90 في المائة والتكيف مع تغير المناخ 87 في المائة، استنادا إلى تقارير إنجاز المشروعات. ويشير ذلك إلى أن إدارة البيئة والموارد الطبيعية تسير وفق المستوى المستهدف وأن التكيف مع تغير المناخ لا يزال دون المستوى المستهدف بقليل، ولكن عند مستوى مرتفع باستمرار.

26- **وعلى المستوى القطري، جرى تعزيز مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي من خلال نموذج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية**، الذي حُدث في مارس/آذار 2025. ويُلزم النموذج الأفرقة القطرية بتوضيح أطر السياسات والبرامج المناخية الوطنية - بما في ذلك التزامات المساهمات المحددة وطنيا ذات الصلة بالزراعة - ومواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي كلما أمكن ذلك. ويضمن ذلك ارتكاز الأهداف الاستراتيجية والمشروعات على الأولويات المناخية الوطنية وأولويات التنوع البيولوجي. وفي منتصف المدة، استوفى 12 برنامجا جديدا من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقرة خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هذه المتطلبات من خلال تحليل صريح لأهداف المساهمات المحددة وطنيا أو أولوياتها، ونقاط الدخول المرتبطة بها لدعم الصندوق (الإجراء القابل للرصد 14).

دال- تعزيز إشراك القطاع الخاص

27- **يواصل الصندوق زيادة إشراك القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز سبل العيش الريفية وتشجيع الابتكار**. ويعمل الصندوق مع القطاع الخاص من خلال عملياته السيادية والعمليات غير السيادية على حد سواء. وفي العمليات السيادية، يتمتع الصندوق بسجل حافل وقوي في الشراكة مع الحكومات للاستثمار في السلع العامة والسياسات والأطر المؤسسية التي تمكّن الأسواق وتجتذب استثمارات القطاع الخاص. وتكمل العمليات غير السيادية هذه الجهود من خلال توفير تمويل موجه للجهات الفاعلة في القطاع الخاص والوسطاء الماليين. ويمضي العمل قدما في إدماج العمليات السيادية والعمليات غير السيادية لزيادة الأثر، حيث تركز التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تعزيز منصة العمليات غير السيادية وتوسيع نطاقها.

28- **وباتت الأطر المؤسسية تعكس على نحو كامل طموح الصندوق في زيادة وتحسين إشراك القطاع الخاص**. ووافق المجلس التنفيذي على الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030 في ديسمبر/كانون الأول 2024.[9] وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة الأثر الإنمائي من خلال دعم التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص، والاستثمار في المناطق الريفية والنظم الغذائية. وتحدد الاستراتيجية هدفين مترابطين: (1) تمكين تنمية القطاع الخاص من توفير فرص العمل وتحسين الوصول إلى الأسواق والتمويل

[9] الوثيقة EB 2024/143/R.19.

والتكنولوجيا والخدمات لصغار المزارعين والسكان الريفيين الفقراء؛ (2) تحفيز تمويل القطاع الخاص من أجل تحويل النظم الريفية والغذائية على نحو شامل ومستدام وقادر على الصمود (الإجراء القابل للرصد 15).

29- **وفي إطار الوفاء بالتزام ثانٍ بشأن القطاع الخاص، وافق المجلس التنفيذي على إطار لتنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص الجديد** في ديسمبر/كانون الأول 2024. ويوفر الإطار المنقح توجيهات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر واستخدام المنتجات والإضافية للعمليات غير السيادية. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يمكن تمويل العمليات غير السيادية من موارد الصندوق الذاتية (بما في ذلك الموارد الأساسية البالغة 18 مليون دولار أمريكي والموارد المقترضة البالغة 90 مليون دولار أمريكي)، مع الاحتفاظ بالأصول في قائمة موازنة الصندوق. ويظل حساب أمانة القطاع الخاص أداة مهمة للموارد التيسيرية ومعاملات العمليات غير السيادية (الإجراء القابل للرصد 16).

30- **وبالاستناد إلى هذه الأطر، يتتبع الصندوق الأداء المبكر لقدرة الاستثمارات غير السيادية على تعبئة موارد إضافية من خلال التمويل بالديون**. ويُعرَّف ذلك بأنه مدى مساهمة العمليات غير السيادية في تعبئة موارد عامة وخاصة إضافية. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، وافق الصندوق على عميلين للعمليات غير السيادية في قائمة الموازنة بإجمالي 10 ملايين دولار أمريكي، إلى جانب 10 ملايين دولار أمريكي من التمويل المشترك من حساب أمانة القطاع الخاص. واستنادا إلى هذه المعاملات الموافَق عليها والمدرجة في قائمة الموازنة، تبلغ النسبة الضمنية للتمويل بالديون 3.5، وتُحسب بقسمة التكلفة الإجمالية للمشروع (35 مليون دولار أمريكي) على استثمارات الصندوق المدرجة في قائمة الموازنة، مقابل نسبة تمويل بالديون مستهدفة للدورة تبلغ 5. وتشمل ذخيرة المشروعات استثمارات إضافية في إطار العمليات غير السيادية، ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في عام 2026. ومن المتوقع الوصول إلى أكثر من 000 20 أسرة معيشية. وفي الوقت نفسه، تعتزم شعبة عمليات القطاع الخاص في الصندوق تحديث التعاريف ونُهج الإبلاغ بشأن التمويل بالديون والتعبئة والتيسيرية والإضافية. ويستند هذا العمل إلى مشاركة الصندوق في الفريق العامل المعني بالتمويل المختلط التابع لمؤسسات التمويل الإنمائي، الذي يهدف إلى مواءمة التحليل والإبلاغ مع معايير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسين إمكانية المقارنة بين المؤسسات.[10]

31- **وعلى المستوى القطري، تنعكس فرص القطاع الخاص على نحو متزايد في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.** وتشمل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة المعدة خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تحليلات لفرص القطاع الخاص. وغالبا ما تكون هذه التحليلات مبنية حول سلاسل القيمة أو الأسواق المالية الريفية أو استثمارات الطاقة المتجددة، وتستكشف الروابط بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية المحتملة. وبينما يُعد هذا التوجه مشجعا، فإنه يبرز أهمية معايرة الطموحات بحسب السياق القطري. ويجب على الصندوق ضمان أن تستند الفرص إلى تقييمات واقعية لأوضاع الأسواق والأطر التنظيمية وقدرة صغار المنتجين والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة على العمل مع الشركاء من القطاع الخاص. وخلال الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق زيادة التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية، بما يتماشى مع الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص. وسيواصل الصندوق تيسير إدماج فرص القطاع الخاص في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بهدف بلوغ المستوى المستهدف لعام 2027 المتمثل في تغطية نسبتها 100 في المائة (الإجراء القابل للرصد 17).

هاء- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة

التحديات والمخاطر

[10] تُعرض التعاريف والنسب المقترح النظر فيها في إطار فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الملحق الرابع.

32- **على الرغم من التقدم القوي المحرز في الركيزة 1، لا تزال التحديات قائمة**. ويستمر تفاقم المخاطر المرتبطة بالمناخ، ما يشكل ضغطا على سبل العيش الريفية ويتطلب زيادة التمويل المناخي واعتماد نُهج أكثر مراعاة للسياق في بناء القدرة على الصمود - بما في ذلك في السياقات الهشة. ولا تزال السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات معرضة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ما يساهم في القيود على الوصول ومعدل دوران الموظفين والمتعاقدين واضطرابات التوريد وانعدام الأمن. وبينما بدأت أدوات الهشاشة الجديدة في التخفيف من هذه المخاطر، لا يزال إدماج النُهج المراعية للهشاشة في العمليات وتتبع النتائج قيد التنفيذ.

33- **ولا يمضي التقدم المحرز في مجال الشمول بوتيرة واحدة**. وتسير الحافظة في مجملها على المسار الصحيح ويمضي إدماج منظور الإعاقة قدما، وتشير التوقعات إلى إمكانية بلوغ المستويات المستهدفة من خلال الفحص المتسق في المراحل الأولى والدعم التقني الموجه. وينعكس تحديد الأولويات في خيارات الاستهداف وترتيبات التنفيذ والمؤشرات القابلة للقياس. ومع ذلك، لا يزال الدعم المستمر مطلوبا لبلوغ المستويات المستهدفة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فيما يخص إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ولا يزال التصميم المراعي للتغذية يشكل أبرز فجوة في مجال الشمول، ما يتطلب إدماجا أسرع وأكثر منهجية في ذخيرة المشروعات – مع تعزيز ذلك بقدرات داخلية أقوى وحوافز أوضح للمقترضين.

الدروس المستفادة

34- **يتيح تنفيذ الركيزة 1 في السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استخلاص عدة دروس للفترة المتبقية من دورة تجديد الموارد**. وتمضي الالتزامات بشأن المنظور الجنساني والشباب والتمويل المناخي وتخصيص الموارد على المسار الصحيح. ويتشكل أداء الإنجاز على نحو متزايد بفعل خيارات التصميم والجاهزية للتنفيذ والقدرة على إدارة المخاطر المتباينة في مختلف السياقات والمواضيع. وتبرز الدروس أدناه المجالات التي يمكن فيها تعزيز المكاسب المبكرة والمجالات التي يلزم فيها تركيز أقوى ودعم موجه لترجمة الطموحات إلى نتائج متسقة وقابلة للقياس على المستوى القطري.

(1) **يتسم توفير المساعدة التقنية المقدمة مسبقا ووضع ترتيبات تنفيذ واقعية** وإجراء تشخيص أقوى واع بالمخاطر بأهمية حاسمة في دعم الإنجاز في السياقات الهشة والعالية المخاطر.

(2) **تتطلب أولويات الشمول تحقيق الإدماج في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات في مراحل مبكرة وبمزيد من الوضوح**. ويمكن تعزيز ذلك من خلال عمليات استعراض متسقة للجودة عند الإدراج. وتتطلب الأولويات المرتبطة بالمناخ تعزيز تحليلات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

(3) **ثمة حاجة إلى مزيد من التوجيهات التشغيلية المصممة خصيصا للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتغذية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وينبغي أن يُستكمل ذلك بدعم أقوى للتنفيذ لترجمة طموحات الصندوق إلى نتائج قابلة للقياس..**

(4) تحسّن اتساق عمليات الصندوق بفضل المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ وتعزيز هيكلية الصندوق المتعلقة بالهشاشة ومواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع المساهمات المحددة وطنيا وسياسات التنوع البيولوجي.

الركيزة 2: تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

التقدم المحرز في الالتزامات الثلاثة
(سبعة إجراءات قابلة للرصد لا تزال جارية)

المعالم الرئيسية التي تحققت

- **توحيد الصندوق حافظته من خلال خفض** عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى ما يقرب من **183** مشروعا.
- في إطار التهيؤ لتنفيذ البرامج القطرية المتكاملة، **تستخدم تسعة مشروعات جديدة نُهجا برامجية متعددة المراحل**.
- **مواصلة الصندوق تعزيز استدامة استثماراته من خلال ربطها على نحو منهجي بالسياسات الوطنية، وهو ما أُدمِج في المبادئ التوجيهية الجديدة.**

الأولويات والتحديات المقبلة

- **الاستفادة من المواءمة القوية بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والسياسات الوطنية** من خلال ضمان ارتباط البرامج القطرية بالسياسات الوطنية بالمستوى نفسه من العمق، إلى جانب صياغة استراتيجيات الخروج والاستدامة بصورة أكثر منهجية.
- **معالجة العقبات المستمرة في التنفيذ** من خلال تصميم أكثر واقعية وجاهزية أقوى عند الإدراج وتركيز الدعم في المراحل المبكرة لوحدات إدارة المشروعات، ولا سيّما حيثما تكون القيود الائتمانية وقيود القدرات حادة.
- **توسيع نطاق الحلول الرقمية وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتعزيز نظم البيانات على مستوى المشروعات** بحيث تتمكن البرامج القطرية المتكاملة من استخدام المعلومات الآنية في إدارة الحافظة وفي التعلم.

الالتزام	الإجراءات القابلة للرصد والمستويات المستهدفة التي تحققت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
1-2 تعزيز نهج متكامل للبرامج القطرية	○ استخدام النُهج المتعددة المراحل والنُهج البرامجية في 47.4 في المائة من العمليات السيادية الجديدة، بما يتماشى مع المستوى المستهدف البالغ 10 في المائة. (الإجراء القابل للرصد 18)
2-2 الإدارة التكيفية	○ تنقيح الإجراء القابل للرصد ليركز على وضع جدول أعمال بشأن المعرفة يستند إلى استراتيجية إدارة المعرفة للفترة 2019-2025 ويعبر عن توصيات التقييم المؤسسي. (الإجراء القابل للرصد 19) ○ توحيد 183 مشروعا استثماريا سياديا جاريا. (المستوى المستهدف 200 تقريبا) (الإجراء القابل للرصد 20)
3-2 تعزيز استدامة الاستثمارات وقابليتها للتوسع	○ ربط برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتصاميم الجديدة للعمليات السيادية بأهداف السياسات الوطنية. (الإجراء القابل للرصد 21) ○ التوسع السريع في مكونات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: إدراج هذه المكونات في 12 مشروعا. (المستوى المستهدف 25 مشروعا). (الإجراء القابل للرصد 22) ○ إدماج نُهج ابتكارية في 12 مشروعا. (المستوى المستهدف 20 مشروعا). (الإجراء القابل للرصد 23) ○ مواءمة جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافَق عليها مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة وطنيا، حيثما وُجدت. (الإجراء القابل للرصد 24)

ثالثا- الركيزة 2: تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

35- **تهدف الركيزة 2 إلى تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية**. وينطوي ذلك على: (1) تعزيز نهج البرامج القطرية المتكاملة بمجموعة أدوات موسعة تهدف إلى الاستجابة للاحتياجات المتطورة للسكان الريفيين الفقراء؛ (2) تعزيز الإدارة التكيفية لتمكين الاستجابة في السياقات التي تتسم بعدم اليقين والتحديات؛ (3) تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها لتحقيق أثر دائم. ويتقدم التنفيذ في إطار الركيزة 2، حيث تسير جميع الالتزامات الثلاثة والإجراءات السبعة القابلة للرصد على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية دورة تجديد الموارد.

ألف- نُهج البرامج المتكاملة

36- **يعزز تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة القدرة على التكيف وإمكانية توسيع النطاق والاستدامة**. وحتى الآن في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، استخدمت حصة كبيرة من العمليات السيادية الجديدة نُهجا متعددة المراحل أو نهجا برامجية، ما يعكس تقدما مبكرا في مجال التكامل. وقد يتطور ذلك مع استمرار تطوير الحافظة (الإجراء القابل للرصد 18).[11] وحتى الآن، تطبق تسع عمليات سيادية من أصل 19 عملية سيادية موافَقا عليها نُهجا متعددة المراحل أو نهجا برامجية (47.4 في المائة) بحسب التعريف الوارد في الإجراء القابل للرصد 18.[12]

37- **ويعكس هذا الأداء المبكر القوي تركيز الصندوق المتزايد على الترسيخ والمشاركة البرامجية في الأجل الأطول**. ويعزز النهج البرامجي التعلم المؤسسي ويحسّن استدامة النتائج وإمكانية توسيع نطاقها. وتشمل الموافَقات الأخيرة برامج تكيفية متعددة المراحل وعمليات متابعة في بلدان مثل أنغولا والكاميرون وإثيوبيا وفيجي. وقد استندت هذه العمليات إلى الدعم السابق لصغار المنتجين مع إدماج أولويات أحدث مثل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والرقمنة وإشراك القطاع الخاص. ومع استمرار تطور ذخيرة العمليات السيادية لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيتمثل التحدي في الحفاظ على هذا التوجه البرامجي.

باء- الإدارة التكيفية وإدارة المعرفة

38- **لا تزال إدارة المعرفة تمثل محور تركيز رئيسيا لتحسين الأداء وإبراز الصورة والمشاركة في السياسات القائمة على الأدلة.** وبالاستناد إلى استراتيجية إدارة المعرفة للفترة 2019-2025، تمثل الالتزام الأصلي في تقديم استراتيجية محدّثة خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. غير أن التقييم المؤسسي لممارسات إدارة المعرفة في الصندوق لعام 2024 خلص إلى أن أداة أكثر مرونة ستكون أنسب للاحتياجات التشغيلية. واستجابة لذلك، سيوضع جدول أعمال بشأن المعرفة[13] لتكملة الإطار القائم، مع تركيز أقوى على إدماج المعرفة في العمليات ودعم الموظفين في استخدام الأدلة آنيا.[14] وجرى تعزيز هذا التحول بإنشاء مكتب الفعالية الإنمائية، الذي يجمع بين إدارة المعرفة وتقييم الأثر والابتكار تحت مظلة مؤسسية واحدة، ما يؤكد محورية استخدام الأدلة لدفع عملية التعلم.

39- **وصُمم جدول الأعمال بشأن المعرفة لجعل المعرفة أكثر قابلية للتطبيق العملي، حيث تضطلع المكاتب الإقليمية والقطرية بدور أقوى في توليد الأدلة واستخدامها**. وتشمل المجالات ذات الأولوية ما يلي: (1) الاستثمار المبكر والمنهجي في المعرفة القطرية والتشخيصات وتحليل السياق؛ (2) بناء قاعدة أدلة بشأن ما ينجح في مجال التحول الريفي من خلال عمليات تقييم الأثر والبحوث المواضيعية؛ (3) تعزيز التعلم التشغيلي وقدرات الموظفين من خلال مبادرات مثل أكاديمية العمليات؛ (4) توسيع الشراكات التي تمكّن الصندوق من الاستفادة من المعرفة التي تنتجها المؤسسات الأخرى. ويستجيب جدول الأعمال أيضا لتوصيات

[11] أجري تحديث لنظام إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق ليشمل مرحلة تصميم البرامج التكيفية المتعددة المراحل، وجرى تعزيزه منذ ذلك الحين لدعم التنفيذ، بما في ذلك معالجة الموافَقات على المراحل اللاحقة وتحميل تقارير التقييم بين المراحل.

[12] ينطبق هذا الإجراء القابل للرصد حصرا على العمليات السيادية الجديدة ويستثني التمويل الإضافي. ويشمل ما يلي: (1) البرامج التكيفية المتعددة المراحل؛ (2) المراحل اللاحقة من العمليات السابقة المدعومة من الصندوق؛ (3) المشروعات التكيفية غير المتعددة المراحل ذات الهيكل المرحلي الداخلي. ومن بين هذه العمليات، يوجد برنامجان تكيفيان متعددا المراحل (10.5 في المائة) وسبع عمليات تمثل مراحل ثانية أو ثالثة من مشروعات سابقة (36.8 في المائة).

[13] أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2024 تقييما مؤسسيا لممارسات إدارة المعرفة في الصندوق أوصى فيه بتكملة استراتيجية إدارة المعرفة القائمة بجدول أعمال مبسط وأكثر مرونة بشأن المعرفة.

[14] يواصل هذا النهج الاستجابة للإجراء القابل للرصد 19 ومؤشرات إطار إدارة النتائج المرتبطة به 3-2-1 و3-2-2 و3-2-3 و3-3-3.

التقييم المؤسسي بشأن ما يلي: التعامل مع المكاتب الإقليمية والقطرية بوصفها نقاط ارتكاز رئيسية في النظام الإيكولوجي للمعرفة في الصندوق؛ وضمان أن الدروس المستفادة من الإشراف وتقارير الإنجاز وعمليات التقييم تسترشد بها التصاميم الجديدة على نحو منهجي.[15] ويجري الدفع قدما بالالتزام الأصلي من خلال صيغة منقحة تعكس توجيهات المجلس التنفيذي والهيكلية المتطورة للصندوق.

40- **وفي إطار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التزم الصندوق بتوحيد حافظته السيادية، والتحول نحو استثمارات أقل عددا ولكن أكبر حجما والتركيز على الاستثمارات التي يقودها العملاء.** وبحلول نهاية الدورة، يعتزم الصندوق تقليص عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى ما يقرب من 200 مشروع. وفي منتصف المدة، كشف المؤشر[16] عن وجود 183 مشروعا استثماريا سياديا جاريا، ما يؤكد أن التوحيد يسير على المسار الصحيح. غير أن هذا الرقم سيتذبذب مع إغلاق المشروعات وبدء مشروعات جديدة (الإجراء القابل للرصد 20).

41- **وفي ظل توحيد الحافظة، يظل تحسين أداء التنفيذ على نطاق الحافظة الجارية أمرا حاسم الأهمية.** وحاليا، تُصنّف نسبة 77 في المائة من المشروعات الجارية على أنها مُرضية إلى حد ما، مقابل مستوى مستهدف قدره 80 في المائة. ويعني ذلك أن حصة ذات شأن من العمليات لا تزال تواجه قيودا في التنفيذ تتطلب اهتماما مركزا لضمان أن يُترجَم التوحيد إلى إنجاز أقوى. وفي منتصف المدة، بلغ أداء معدل الصرف 15 في المائة مقابل مستوى مستهدف قدره 16 في المائة.

42- **ويواصل الصندوق التكيف والإدارة الاستباقية للمشروعات الجارية.** وتتخذ الأفرقة القطرية باستمرار إجراءات تصحيحية بشأن المشروعات المعرضة لمشاكل، كما يتضح من مؤشر الاستباقية البالغ 89 في المائة في منتصف المدة - متجاوزا المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 80 في المائة ومتماشيا مع الأداء في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويشير هذا المستوى المرتفع من الاستباقية إلى أن نظم إدارة الحافظة تعمل على نحو جيد وأن ضعف الأداء يُعالَج على نحو فعال. ويؤكد ذلك أيضا الحاجة إلى تعزيز التدابير المتخذة في المراحل الأولية مثل جاهزية المشروعات عند الإدراج والمساعدة التقنية التمهيدية وترتيبات التنفيذ الواقعية. ومن شأن هذه التدابير أن تحسّن التقدم الشامل للتنفيذ، ما يؤدي إلى تقليص عدد المشروعات المعرضة لمشاكل.

جيم- استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها

43- **لتعزيز المشاركة في السياسات على المستوى القطري، يوائم الصندوق برامجه القطرية مع السياسات الوطنية.** ويعزز نموذج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المحدّث والتوجيهات المرتبطة به الصياغة المنهجية لأهداف السياسات على المستوى القطري والنتائج غير الإقراضية؛ وتطبق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هذا النهج. وفي منتصف المدة، أظهرت المشروعات الجديدة مواءمة أقوى مع الاستراتيجيات الوطنية وتضمنت أنشطة غير إقراضية متسقة مع التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 21). ومن شأن هذه الجهود أن تعزز فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق، التي صُنفت على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل في 88 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المنجزة في عام 2024. وتعكس تعقيبات أصحاب المصلحة

[15] يجمع مؤشر إطار إدارة النتائج 3-3-3 بشأن إدارة المعرفة بين التصنيفات القائمة على عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصورات أصحاب المصلحة، ما يوفر منظورا كميا لتتبع إدارة المعرفة من خلال الإجراء القابل للرصد 19.

[16] في إطار رصد هذا الالتزام، تُعرَّف المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية بأنها "دخلت حيز النفاذ ومتاحة للصرف" في نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في الصندوق/نظام Oracle Business Intelligence وتُصنف بأنها "قيد التنفيذ" في نظام إدارة النتائج التشغيلية. وتستثنى من ذلك المشروعات التي لا تزال في مرحلة الإنشاء أو التصميم أو الموافقة، والمشروعات التي أُنجزت أو أُغلقت ماليا أو أُلغيت أو عُلِقت.

تقدما مماثلا، حيث صنّف 91 في المائة منهم فعالية الاستراتيجيات القطرية تصنيفا إيجابيا - متجاوزين المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

44- **وتُظهر المشاركة في السياسات على المستوى القطري أداء إيجابيا، حيث صُنفت نسبة 84 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المنجزة على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل مقابل مستوى مستهدف قدره 80 في المائة**. وخلال الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصبّ التركيز على ضمان اتساق جودة أطر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستخدامها في جميع الأقاليم. ولتعزيز الاتساق وإمكانية توسيع النطاق، سيتحقق الصندوق من أن العمليات السيادية الجديدة والعمليات غير السيادية: متوائمة مع أطر نتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ ومسترشدة بالمشاركة المخططة في السياسات من خلال البرامج القطرية. ومن المتوقع أن تجعل هذه الإجراءات العمل التشغيلي في مجال السياسات أكثر وضوحا، ما يساهم في سد الفجوة في تصورات أصحاب المصلحة (83 في المائة مقابل مستوى مستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قدره 90 في المائة).

45- **ويشهد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي توسعا، ويعزز الشراكات من أجل تحسين الممارسات**. وتشير التصاميم المنجزة إلى أن التزام التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بإدراج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 25 مشروعا على الأقل سيتحقق، بل وقد يجري تجاوزه في حال الموافقة على العمليات المخططة كما هو متوقع. وبحلول نهاية عام 2025، تضمن 12 مشروعا موافقا عليه مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى جانب خمس تصاميم أخرى في انتظار عرضها على المجلس التنفيذي. ومن بين هذه المشروعات السبعة عشر، خُصص لثمانية منها تمويل مكرس لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخلال الفترة نفسها، أنجزت منحتان إقليميتان تستخدمان التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه طريقة تنفيذ رئيسية وصدرت الموافقة عليهما.

46- **ويجري تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات القطرية، إلى جانب التعزيز المؤسسي لتحسين الجودة والنتائج**. وفي فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، صُنفت جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي خضعت للتقييم على أنها مُرضية أو أفضل فيما يتعلق بإدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويبشر ذلك بتحقيق المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الذي رُفع من 90 في المائة إلى 100 في المائة. ويؤكد أيضا أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أصبح سمة منهجية في البرامج القطرية وليس إضافة مخصصة. ويعزز الصندوق هيكلية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال ما يلي: زيادة عدد الموظفين المكرسين للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الميدان؛ وتوضيح مسؤوليات الاستضافة للمكاتب القطرية؛ وإدماج تتبع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نظام إدارة النتائج التشغيلية. ومن المتوقع أن تحسّن هذه التدابير تحديد فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وترجمة الطموحات في مرحلة التصميم إلى نتائج أكثر وضوحا على أرض الواقع (الإجراء القابل للرصد 22).

47- **وأصبحت الابتكارات والرقمنة تشكلان جزءا لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.** وتشمل الحافظة الحالية 12 عملية سيادية ذات مكونات رقمية وابتكارية صريحة، مدعومة بعدة منح توسّع نطاق التكنولوجيات القائمة على البيانات والذكية مناخيا. وتتراوح هذه الابتكارات بين التنميط الرقمي ومنصات الإرشاد الإلكتروني والاستشعار عن بُعد والرصد الذكي للآفات والتتبع الرقمي والتمويل المختلط المرتبط بالتحويلات المالية. ومن الواضح أن التكنولوجيات الجديدة يجري إدماجها في الهيكلية الأساسية للمشروعات، بدلا من إضافتها كمشروعات تجريبية قائمة بذاتها. فعلى سبيل المثال، تدمج المرحلة الثانية من مشروع تعزيز نظم الزراعة

في المرتفعات التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ في الشمال الشرقي في الهند[17] التنميط الرقمي والخدمات الاستشارية الرقمية إلى جانب نظم معلومات المؤسسات وإدارة النتائج، بينما يشكل نظامُ معلوماتِ إدارةٍ قائم على الحوسبة السحابية وجمع البيانات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من برنامج النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي في الأردن[18] لتحسين إدارة البرنامج والتنسيق في سلسلة القيمة.

48- **ولا تزال إجراءات التوريد المعقدة وفجوات القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وحدات إدارة المشروعات ومحدودية الاتصال في المناطق الريفية والتحديات في هيكلة التمويل المشترك مع شركاء القطاع الخاص تبطئ التنفيذ**. وفي بعض الحالات، أدت هذه العوامل إلى الحد من فعالية الإنجاز. واستجابة لذلك، يعزز الصندوق الدعم في المراحل الأولية من التصميم ويبني شراكات ابتكار محلية ويكيّف الأدوات مع البيئات التي تعاني من ضعف الاتصال ويستثمر في بناء قدرات المنفذين. وتعمل أفرقة الصندوق معا لتوليد الطلب على الحلول الرقمية منذ بدء المشروعات. ويسير الالتزام بالابتكار على المسار الصحيح، مع احتمالات قوية لإنجازه بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 23).

49- **وأصبحت مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع مسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية تشكل سمة مميزة للاستراتيجيات القطرية الجديدة.** ويسير التقدم على المسار الصحيح بوضوح، بناء على العمل الذي بدأ خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ونتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 واجتماع التقييم الثاني لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية بعد مرور أربع سنوات على انعقاده في عام 2025.[19] وتستخدم الأفرقة القطرية على نحو متزايد مسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية أو الأطر المماثلة لها مرجعا للتحليل المؤسسي وتحليل السياسات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويشير ذلك إلى نهج أكثر منهجية تجاه سبل العيش الريفية وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وأظهرت جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأربعة التي أُقرت في عام 2025 مواءمة واضحة مع استراتيجيات أو خطط النظم الغذائية الوطنية. وتشمل هذه الاستراتيجيات والخطط ما يلي: الخطة الاستراتيجية الخامسة للتحول الزراعي في رواندا، المستندة إلى مسار تحويل النظم الغذائية في ذلك البلد؛ وخطة الاستثمار الوطنية للزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في بنن؛ والمسار الوطني للنظم الغذائية في الصومال؛ والمسار الوطني لبرنامج عمل تحويل النظم الغذائية في تركيا، بما في ذلك الالتزامات الواردة بإيجاز في ذيول برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (الإجراء القابل للرصد 24).

دال- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة

التحديات والمخاطر

50- **يرتبط أحد التحديات الرئيسية في إطار الركيزة 2 بالعقبات في إصدار منتجات المعرفة واستخدامها**، وهي المنتجات المعدة لدعم الإدارة التكيفية على مستوى البلدان والمشروعات. وتتزايد إتاحة المذكرات التوجيهية وموجزات التعلم بشأن الحافظة والتقارير التجميعية عن الدروس المستفادة والتحليلات المواضيعية، غير أن توقيتاتها وخصوصيتها التشغيلية وجودتها ليست متسقة عبر الأقاليم. ويحد ذلك من توافر أدلة آنية قابلة للتطبيق العملي يمكن الاستناد إليها في تعديل التخطيط والتنفيذ. ويرتبط هذا القيد إلى حد كبير بالقدرات، إذ لا تزال

[17] https://www.ifad.org/en/w/corporate-documents/projects-programmes/india-2000004677-focus-2.0-project-design-report-september-2025

[18] https://www.ifad.org/en/w/projects/2000005157

[19] UN Food Systems Summit +4 Stocktake | مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية.

الموارد البشرية المكرسة للمعرفة وتحليل البيانات على المستوى الإقليمي محدودة مقارنة بحجم الحافظة السيادية للصندوق وتعقيدها.

الدروس المستفادة

51- **يؤكد تنفيذ الركيزة 2 في السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن نهج البرامج القطرية المتكاملة يكتسب زخما**. وتوجد مؤشرات مبكرة على مواءمة استراتيجية أقوى وإدارة استباقية للحافظة وزيادة استخدام النُهج البرامجية. وفي الوقت نفسه، لا يُترجَم التكامل دائما إلى أداء أقوى في التنفيذ ونتائج مستدامة على المستوى القطري. وتركز الدروس الواردة أدناه على ما يلزم لتعزيز التنفيذ، بما في ذلك الاستخدام الأكثر منهجية للتعلم والجاهزية الأقوى عند الإدراج والتكامل المواضيعي الأعمق – بدعم من نظم رصد وتقييم وبيانات قوية.

(1) **يحقق نموذج البرامج القطرية المتكاملة نتائج إيجابية من حيث الاتساق الاستراتيجي وكفاءة التنفيذ**. وينطبق ذلك بوجه خاص عندما تجمع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بين تركيز استراتيجي واضح وأساس قوي في مجال السياسات، ما يضمن ملكية الحكومة ومسارات واضحة للتنفيذ السلس وتوسيع النطاق والاستدامة.

(2) **لا يزال الأداء متفاوتا في مختلف أبعاد البرامج**. وبينما تتسم مواءمة الاستراتيجية القطرية وإدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالقوة عموما، فإن إدماج اعتبارات إدارة المعرفة والاستدامة يتسم باتساق أقل. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى ما يلي: استخلاص الدروس من التنفيذ والاسترشاد بها في التصاميم الجديدة؛ ووضع استراتيجيات الخروج والاستدامة في مرحلة التصميم وليس في نهاية التنفيذ.

(3) **تعمل نظم إدارة الحافظة على نحو جيد من حيث الاستباقية**. وتُحدَّد المشروعات المعرضة لمشاكل في وقت مبكر وتُتخذ إجراءات تصحيحية. غير أن التقدم في التنفيذ لا يزال دون المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويؤكد ذلك أهمية واقعية التصميم (النطاق والترتيبات المؤسسية والتمويل المشترك) والجاهزية عند الإدراج والدعم المبكر المقدم مسبقا لوحدات إدارة المشروعات.

(4) **يُظهر إطار النتائج أن البرامج القطرية المتكاملة قادرة على تحقيق حصائل كبيرة في مجالات التوظيف والوصول إلى الأسواق والشمول المالي والمهارات**. غير أن إدماج بعض المسائل المواضيعية لا يزال محدودا. ولا تتسم الحلول الرقمية والابتكار بالاتساق بعد على نطاق الحافظة. ولا تُصاغ أهداف التغذية ونُهج التغيير السلوكي على نحو منهجي، ولا تتسم نظم البيانات على مستوى المشروعات دائما بالقوة الكافية لدعم الإدارة التكيفية. وسيكون تعزيز نظم الرصد والتقييم والبيانات على المستوى القطري وإدماج حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في تصاميم المشروعات وصقل مسارات التغذية والشمول في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات أمرا حاسم الأهمية لتحقيق إمكانات البرامج القطرية المتكاملة.

الركيزة 3: تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية

التقدم المحرز في التزام واحد

(إجراءان قابلان للرصد مُنجزان وإجراء واحد لا يزال جاريا)

المعالم الرئيسية التي تحققت

- استحداث الصندوق نهجا متجددا للتوقعات المتعلقة بالميزنة - **وهو أداة حاسمة الأهمية لتعزيز الفعالية المؤسسية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.**
- إدخال الصندوق **منهجية جديدة لحساب نسب الكفاءة** متوائمة مع المنظمات الأخرى، ما يضمن مزيدا من الشفافية في استخدام الموارد ويشجع على إعطاء الأولوية للاستثمارات البرامجية.
- تعزيز **اللامركزية** للروابط مع عملاء الصندوق وتحسين الاستجابة على المستوى القطري.
- تعزيز المرونة التشغيلية **من خلال تبسيط العمليات والميزانيات.**
- تحسين نظم إدارة شؤون الموظفين، ما أسفر **عن تسريع التوظيف وتوحيد الوظائف وتعزيز الأدوات الرقمية.**

الأولويات والتحديات المقبلة

- **تحسين التخطيط المتعدد السنوات** وتعزيز الربط بين التوقعات المتجددة وإطار إدارة النتائج.
- **تبسيط العمليات الداخلية وتحسين الاتساق في قياس إطار إدارة النتائج،** ولا سيّما مؤشرات المشاركة والتنوع والإنصاف والشمول.
- **الحفاظ على اللامركزية،** بما في ذلك مشاركة الدول الأعضاء والتنسيق بين الدوائر، من أجل توطيد المكاسب

الالتزام	الإجراءات القابلة للرصد والمستويات المستهدفة التي تحققت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
1-3 تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية	○ الشروع في التنفيذ الأولي لنهج التوقعات المتجددة المتعلقة بالميزنة. (الإجراء القابل للرصد 25) ✓ **إدخال منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى (الأثر القابل للرصد 26)** ○ **موافقة المجلس التنفيذي على تأجيل الإطار الاستراتيجي إلى فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. (الإجراء القابل للرصد 27)**

رابعا- الركيزة 3: تعزيز الفعالية المؤسسية

52- **تركز الركيزة 3 على تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية.** والتزم الصندوق بما يلي: (1) مواءمة الإنجاز السنوي مع التزامات تجديد الموارد من خلال دورة تخطيط متجددة مدتها ثلاث سنوات؛ (2) تعزيز الميزنة القائمة على النتائج وإطار الإدارة القائمة على النتائج لتحسين الشفافية ومواءمة الموارد مع الحصائل الإنمائية والتزامات تجديد الموارد؛ (3) تقديم إطار استراتيجي محدّث للفترة 2025-2031 لمواءمة مبادرات الصندوق مع المشهد العالمي المتغير باستمرار. وتقدم التنفيذ في إطار الركيزة 3، حيث أُنجز إجراءان من أصل ثلاثة إجراءات قابلة للرصد. ومن المتوقع إنجاز الإجراءات القابلة للرصد المتبقية خلال دورة تجديد الموارد.

ألف- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية

53- **يشير نهج التوقعات المتجددة المتعلقة بالميزنة إلى تقدم ملموس في تعزيز الفعالية المؤسسية للصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** ويساهم في إدارة مالية أكثر استباقية ويدعم مواءمة أوضح بين الموارد والأولويات الاستراتيجية للصندوق. وفي إطار نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعزز هذا النهج المرونة التشغيلية من خلال ربط عمليات الميزنة السنوية بالتزامات تجديد الموارد والأهداف

البرامجية في الأجل المتوسط. ويحسّن ذلك تحديد الأولويات وإمكانية التنبؤ على نطاق المنظمة (الإجراء القابل للرصد 25).

54- **ونفذ الصندوق الدورة الأولى من التوقعات المتجددة من خلال ميزانية عام 2025، التي قدمت توقعات موحدة متوسطة الأجل لثلاث سنوات.** وأتاحت هذه المرحلة الأولية تحديد محركات التكلفة الرئيسية وضغوط التضخم، ما أتاح أساسا مستنيرا للتخطيط المالي وتخصيص الموارد. وبالاستناد إلى إرساء دورة الثلاث سنوات المتجددة، تُتخذ خطوات لتعزيز الروابط بين التزامات تجديد الموارد وإطار إدارة النتائج ومخصصات الميزانية السنوية. وتسترشد التحسينات التدريجية بالتخطيط المتعدد السنوات والتركيز على تعزيز الإنجاز التشغيلي على المستوى القطري. ومن المتوقع أن تسفر هذه المبادرة عن إطار مكتمل للتوقعات المتجددة بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يعزز الشفافية والكفاءة ويقوي المواءمة الاستراتيجية للموارد على نطاق المنظمة.

55- **وشكّل وضع نسب الكفاءة خطوة مهمة في تعزيز الكفاءة المؤسسية.** وبناء على إطار تصنيف التكاليف لعام 2023، أدرجت ميزانية عام 2025 مؤشرين للكفاءة: (1) النفقات الإدارية المرتبطة بحافظة المشروعات النشطة، المحسوبة بوصفها تكاليف إدارية غير مباشرة على مدار السنة؛ (2) النفقات الإدارية المرتبطة بإجمالي نفقات البرامج، المحسوبة بوصفها تكاليف إدارية غير مباشرة على نفقات الميزانية المباشرة مضافا إليها برنامج القروض والمنح المتوقع. ونتيجة لذلك، يُعتبر الإجراء القابل للرصد 26 مُنجزا. وتتيح هذه المقاييس مزيدا من الشفافية في استخدام الموارد، وتدعم إمكانية المقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتشجع على إعطاء الأولوية للاستثمارات البرامجية مع الحفاظ على الانضباط في النفقات الإدارية. ومن خلال التمييز الواضح بين التكاليف المباشرة (البرامجية) والتكاليف غير المباشرة (الإدارية)، يستطيع الصندوق تقييم الأداء بدقة وتحديد فرص تحسين الكفاءة. وبالتوازي مع هذه الجهود، يساهم الصندوق في عمليات الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة مثل مبادرة الأمم المتحدة 80.

56- **وعُرض إطار استراتيجي محدّث على المجلس التنفيذي (الإجراء القابل للرصد 27) الذي أجّل مناقشته إلى فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** وعندما نظر في إطار استراتيجي جديد للفترة 2025-2031، وافق المجلس التنفيذي على أن التوجهات الاستراتيجية المبينة في تقارير مشاورات تجديد الموارد وأطر النتائج المرتبطة بها ستوجه أولويات الصندوق وإجراءاته في الأجل المتوسط.[20] وتتيح مشاورات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة لاستعراض هذه الأولويات وإطار إدارة النتائج في الصندوق. ولتعزيز الكفاءة، تقترح الإدارة مواصلة هذا الترتيب خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وسيكون بذلك تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وإطار إدارة النتائج بمثابة الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2028-2030.

57- **وتعزز التصنيفات القوية لملاءمة نُهج الاستهداف وجودة تصميم المشروعات تنفيذ المشروعات.** وصُنفت جميع المشروعات الموافَق عليها حديثا على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل فيما يتعلق بجودة تصميم المشروعات وملاءمة نُهج الاستهداف في المشروعات الاستثمارية للصندوق (ما يحقق المستوى المستهدف البالغ 100 في المائة). ويدل ذلك على أن المشروعات تدخل الحافظة بأسس قوية وأن احتمال تحقيقها للنتائج المرجوة آخذ في الازدياد.

58- **وبالإضافة إلى ذلك، تصف استقصاءات أصحاب المصلحة في الصندوق وعمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية البرامج القطرية للصندوق بأنها فعالة للغاية.** ويسلط استقصاء أصحاب المصلحة لعام 2025، الذي يقيس أداء البرامج القطرية، الضوء على أن 91 في المائة من أصحاب المصلحة اعتبروا البرامج القطرية للصندوق فعالة (متجاوزين المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد

[20] الوثيقة EB 2025/145/R.17.

الصندوق البالغ 90 في المائة). وأشارت عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي أُجريت في نهاية فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن 88 في المائة منها كانت فعالة للغاية - وهو ما يفوق المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة بكثير. وتشير هذه التصنيفات المرتفعة إلى أن فعالية برامج الصندوق ليست نتيجة معزولة، ولكنها اتجاه واسع النطاق ومؤكد يعبر عن قوة التصميم والتنفيذ والإنجاز في العمليات القطرية.

59- **ويزيد الصندوق من حضوره على المستوى القطري ويحسّن الاستجابة للعملاء من خلال اللامركزية.** وأفاد تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 بأن 48 في المائة من وظائف موظفي الصندوق أصبحت لامركزية في المكاتب القطرية أو الإقليمية. ويعكس ذلك جهودا متواصلة لتقريب القدرات التشغيلية إلى الميدان، ما يدعم إنجاز البرامج بمزيد من الفعالية. ويشير استقصاء فعالية اللامركزية لعام 2025، الذي يقيس رضا موظفي الميدان عن خدمات المنظمة، إلى أن 86 في المائة من موظفي مكاتب الصندوق القطرية يرون أن المكاتب الميدانية ممكّنة على نحو كافٍ للإنجاز (متجاوزين المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة). وعُزّزت مكاسب اللامركزية من خلال توسيع الهيكلية الإقليمية، حيث كان 47 مكتبا قطريا للصندوق عاملا بحلول نهاية عام 2025.

60- **وتشكل إعادة المعايرة المؤسسية والمرونة التشغيلية أولويات رئيسية.** وأدى التقدم المستمر في تحسين نظم إدارة شؤون الموظفين إلى تقليص متوسط الوقت اللازم لملء الشواغر إلى 95 يوما في عام 2024، ما يقترب من المستوى المستهدف لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق البالغ 90 يوما. ويدفع ذلك قدما بالتحول نحو مزيد من البساطة والفعالية التشغيلية. وقد وحّد الصندوق وظائف المعرفة وشؤون الموظفين في إطار مكتب الفعالية الإنمائية الجديد.[21] وبالإضافة إلى ذلك، يدفع الصندوق قدما بمبادرة المرونة التشغيلية على نطاق المؤسسة لتبسيط العمليات وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج ومواءمة تخطيط القوى العاملة مع الأهداف الاستراتيجية. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة الكفاءة والاستجابة والأثر من خلال تقليص العقبات البيروقراطية وتسريع إنجاز المشروعات وتحسين التنسيق في مسارات العمل التشغيلية.

61- **ويواصل الصندوق إعطاء الأولوية لثقافة إيجابية في مكان العمل ورفاه الموظفين، فضلا عن قوة عاملة متنوعة وشاملة ومنصفة.** وعُزّزت الفعالية والكفاءة من خلال خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا.[22] وبالإضافة إلى ذلك، يتمسك الصندوق بالتعددية اللغوية بوصفها قيمة جوهرية، مع الحفاظ على التزام قوي بمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال خطط عمله لفترة السنتين. ولدعم الرصد الفعال لمقاييس الموارد البشرية والتنوع والإنصاف والشمول، اعتُمد مؤشران رئيسيان: (1) النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها؛ (2) مؤشر انخراط الموظفين من خلال الاستقصاء العالمي للموظفين، مع إدماج استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق.

62- **وتؤكد البيانات التقدم المحرز في مجال التنوع والإنصاف والشمول.** وبلغت نسبة النساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها 50 في المائة في عام 2025، متجاوزة المستوى المستهدف البالغ 45 في المائة. ويشير ذلك إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف كبار الموظفين والمواءمة مع الأهداف المتعلقة بالإنصاف. وتكشف بيانات الاستقصاء الأخيرة عن نتائج إيجابية في التصورات بشأن التنوع والإنصاف والشمول: ففي الاستقصاء السريع لعام 2024، وافق 64 في المائة من المشاركين على أن الموظفين يُعاملون

[21] أُنشئ مكتب الفعالية الإنمائية لتعزيز الدعم التشغيلي، مع استكماله بمبادرات جديدة في مجالات التحليل والتعلم والرقمنة تعزز المساءلة والبيانات ورصد الحافظة.

[22] الوثيقة EB 2023/140/R.18/Rev.1.

بكرامة واحترام.[23] وبلغ مؤشر الانخراط الكامل الوارد في الاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2025 نسبة 79 في المائة مقابل مستوى مستهدف قدره 80 في المائة.[24]

63- **وواصل الصندوق تعزيز هيكليته المؤسسية من خلال تقوية الآليات التي تدعم البرمجة القطرية المتكاملة.** وانصبّ التركيز على وظائف إدارة المعرفة والمشاركة في السياسات. ويوائم توحيد وظيفة المعرفة المؤسسية في إطار فريق المعرفة والتعلم في مكتب الفعالية الإنمائية بين المعرفة والابتكار والأثر والفعالية، ما يحقق فوائد تشغيلية. وتشمل هذه الفوائد: جمع المعرفة على نحو منظم؛ وتعزيز الدعم المقدم إلى الأفرقة القطرية من خلال أدوات التوجيه مثل أكاديمية العمليات والأدوات التشغيلية المحدّثة. وتضمن هذه التدابير أن البرامج القطرية تسترشد بالتعلم المنهجي وحوار السياسات القائم على الأدلة.

64- **وتحسنت أيضا جودة البرامج والقدرة التشغيلية على التكيف بفضل زيادة جمع المعرفة وإدارتها وتبادلها واستخدامها.** وأظهر استقصاء أصحاب المصلحة لعام 2025 أداء قويا في هذا المجال، حيث صنّف 94 في المائة من أصحاب المصلحة إدارة المعرفة على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل (وهو ما يتجاوز المستوى المستهدف البالغ 90 في المائة). غير أن هذا الرقم بلغ في المتوسط 72 في المائة في عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية - دون المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة. ويحرص الصندوق على تعزيز حوكمة البيانات على نحو مستمر من خلال استراتيجية تعتبر البيانات أصلا تشغيليا حاسم الأهمية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ وضمان الجودة؛ وتطبيق البيانات في صنع القرار؛ والاسترشاد بها في تصميم البرامج القطرية وتنفيذها وتكييفها.

65- **وتقدمت أيضا الكفاءة المؤسسية، على النحو المسجل من خلال مؤشرات أداء الحافظة المعززة. ويشير ذلك إلى مواءمة أفضل بين الإطار المؤسسي والأداء التشغيلي والتنظيمي.** وحسّن الصندوق الاستجابة للعقبات في التنفيذ والإشراف وحوار السياسات والإدارة التكيفية - كما يتضح من مؤشر الاستباقية الذي بلغ 89 في المائة في عام 2025 (متجاوزا المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة). وظهرت الكفاءة التنظيمية أيضا على مستوى المشروعات: حيث صُنفت نسبة 95 في المائة من المشروعات على أنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل فيما يتعلق بجودة مشاركة المجموعات المستهدفة والتعقيبات منها، وهو حاليا فوق المستوى المستهدف (مقابل مستوى مستهدف قدره 85 في المائة). غير أن التقدم الشامل للتنفيذ المصنف على أنه مُرض إلى حد ما أو أفضل يبلغ 77 في المائة، وهو دون المستوى المستهدف البالغ 80 في المائة. وبلغت الكفاءة عند الإنجاز (درجة التصنيف 4 أو أعلى) 73 في المائة مقابل مستوى مستهدف قدره 80 في المائة، ما يشير إلى فجوات تتطلب اهتماما مستمرا. وتخضع الشفافية للتتبع في إطار إدارة النتائج بالنظر إلى أن تقديم تقارير إنجاز المشروعات في غضون الموعد المحدد ونشرها علنا يعززان المساءلة ورصد الأداء. وبلغت النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد 74 في المائة مقابل مستوى مستهدف قدره 85 في المائة. وبلغت النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات الموافَق عليها التي نُشرت علنا 88 في المائة مقابل مستوى مستهدف قدره 90 في المائة.

66- **وتوسعت مجموعة الأدوات المالية في الصندوق لدعم السكان الريفيين الفقراء منذ الموافَقة على البرامج التكيفية المتعددة المراحل في عام 2024.** ويوفر ذلك نهجا مرنا ومرحليا يدعم العمل في الأجل الطويل ويمكّن البرامج من التكيف مع الظروف المتطورة. وتضمن سياسة المنح العادية لعام 2021 استدامة برنامج المنح العادية وتعزز دور الصندوق بوصفه شريكا لامركزيا في التحول الريفي. ونُفذ الإقراض التجريبي القائم على النتائج خلال فترتي التجديد الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق لربط الصرف بتحقيق النتائج

[23] استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق: تحديث

[24] لا يتوافق هذا الرقم توافقا تاما مع تعريف إطار إدارة النتائج، إذ يرد السؤال المتعلق بالتنوع والإنصاف والشمول في القسم المتعلق بالأخلاقيات في الاستقصاء، وبالتالي لا يدخل في حساب درجة الانخراط المستخدمة لهذا المؤشر. وستحتاج الإدارة إلى معالجة هذه المسألة في تصميم الاستقصاءات المقبلة والإبلاغ عن إطار إدارة النتائج لضمان الاتساق المنهجي.

بدلا من النفقات. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وُسّع نطاقه بوصفه أداة مالية عادية في الصندوق. وصدرت مذكرة توجيهية دخلت حيز النفاذ اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2026، مصحوبة بالدروس المستفادة وتدريب للموظفين ودورة تعلم إلكتروني أُعدت تحت قيادة مكتب الفعالية الإنمائية.[25] وتُعرض الإنجازات المتحققة من مشروع برنامج تكيفي متعدد المراحل في فيجي في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1

مشروع تنمية الاقتصاد الأزرق والمجتمعات المحلية الخضراء في فيجي

من المقرر تنفيذ **برنامج تنمية الاقتصاد الأزرق والمجتمعات المحلية الخضراء** في الفترة من 2026 إلى 2031 في فيجي. ويعتمد التصميم برنامجا تكيفيا متعدد المراحل مدته 12 سنة، ما يوفر إطارا للتطوير والتعلم وتوسيع نطاق النماذج المبتكرة. ويهدف المشروع إلى تعزيز سبل العيش الريفية من خلال الاستفادة من المبادرات الاقتصادية بوصفها حوافز لاستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة والتكيف مع المناخ وحماية التنوع البيولوجي. وستطور المرحلة الأولى النهج في ست مقاطعات، مع إعداد خطة متكاملة لإدارة جزيرة فانوا ليفو. وبناء على ما تحقق من نجاحات واستخلص من دروس مستفادة، ستوسع المرحلة الثانية نطاق النهج في المقاطعات المتبقية من فانوا ليفو، **مستهدفة 550 6 أسرة معيشية (300 39 شخص) - منهم 50 في المائة من النساء و30 في المائة من الشباب وما يقرب من 75 في المائة من الشعوب الأصلية (الإتوكاي).** وتشمل النتائج المتوقعة: زيادة إنتاجية وربحية الزراعة وصيد الأسماك وإنتاج الحرف اليدوية؛ وتحسين قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه الظواهر المناخية؛ وتعزيز الروابط السوقية؛ وتعزيز إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

المصدر: الوثيقة EB 2025/145/R.3/Rev.1.

67- **وتدعم عمليات الإقراض الإقليمية[26] أيضا نهج الإدارة التكيفية.** وتتيح التعلم التكراري والتنفيذ المرحلي والتعديلات المنسقة في بلدان متعددة. ويُظهر تقييم عمليات الإقراض الإقليمية في سبتمبر/أيلول 2025 أن هذه العمليات قادرة على تعبئة التمويل الإنمائي على نحو أكثر فعالية من خلال تحقيق وفورات الحجم واجتذاب التمويل المشترك في وقت أبكر واستخدام أدوات إقليمية تقلل الاعتماد على المخصصات الوطنية المجزأة. ويبرز التقييم أيضا الحاجة إلى تبسيط الحوكمة وتعزيز وحدات التنسيق الإقليمي ومواءمة نظم الإبلاغ وتكييف أدوات التنفيذ لتحسين الأداء التشغيلي والكفاءة والفعالية الإنمائية في العمليات المتعددة البلدان.

باء- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة

التحديات والمخاطر

68- **يُظهر التقدم في إطار الركيزة 3 مكاسب ملموسة في تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية. غير أن عدة تحديات لا تزال قائمة.** وعززت مقاييس الكفاءة الأوضح الشفافية وإمكانية المقارنة، بينما أدى استحداث نهج التوقعات المتجددة إلى تحسين التخطيط المالي وتقوية المواءمة بين الموارد والأولويات الاستراتيجية. غير أن فعالية هذا النهج تتطلب مزيدا من تحسين الافتراضات المتعددة السنوات والتكامل مع إطار إدارة النتائج. وعززت نسب الكفاءة الشفافية والقدرة على المقارنة المعيارية، ولكن التكاليف الإدارية لا تزال حساسة للتقلبات. وبينما يستمر التقدم في تقليص تكاليف المعاملات الداخلية وتبسيط العمليات، فإن هذا التقدم متفاوت على نطاق المنظمة، على النحو الذي أشارت إليه استراتيجية الصندوق بشأن الاستثمار في العمليات غير السيادية. وتشمل التحديات الحفاظ على الانضباط فيما يتعلق بالتكاليف وضمان الاتساق المنهجي في المؤشرات والحفاظ على زخم الإصلاحات التنظيمية. ولا يزال التنسيق المستمر بين الوحدات أمرا أساسيا لترجمة الإصلاحات إلى مكاسب قابلة للقياس.

[25] الوثيقة EB 2025/146/R.33.

[26] صُمم الإقراض السيادي المتعدد البلدان لمعالجة التحديات العابرة للحدود من خلال العمل الإقليمي المنسق.

الدروس المستفادة

69- **يتيح تنفيذ الركيزة 3 في السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استخلاص دروس عملية للحفاظ على الإنجاز.** وبينما تعزز الإصلاحات المبكرة المرونة واللامركزية والكفاءة في الصندوق فإن أثرها مرهون باتساق الحوكمة وقوة البيانات لرصد إطار إدارة النتائج واستدامة الاستثمار في النظم والموظفين. وتبرز الدروس الواردة أدناه المجالات التي يمكن فيها توسيع نطاق المكاسب وترجمتها إلى تحسينات قابلة للقياس في الأداء خلال الفترة المتبقية من الدورة.

(1) **أتاحت الإصلاحات التي تؤثر في دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق دروسا مفيدة**. وتُظهر مبادرة المرونة التشغيلية فوائد تبسيط العمليات والميزانيات. وتستمر نظم إدارة شؤون الموظفين في التحسن من خلال تسريع التوظيف وتوحيد وظائف الموارد البشرية والمعرفة وتحسين الأدوات الرقمية. ولكن استدامة التقدم تتطلب مواصلة الاستثمار. وتعكس المكاسب في تمثيل المرأة على مستوى كبار الموظفين تقدما ملموسا. وعلى الرغم من أن استراتيجية البيانات لم تُنفذ بعد، فقد ثبت أن حوكمة البيانات تحسّن الشفافية.

(2) **أتاحت أدوات مثل البرامج التكيفية المتعددة المراحل وعمليات الإقراض الإقليمية عمليات تكيفية متعددة البلدان**، ولكنها تتطلب حوكمة قوية وإبلاغا وتنسيقا طوال الدورة.

(3) **أثبتت الجهود المبذولة بشأن ثقافة مكان العمل والتنوع والإنصاف والشمول والتعددية اللغوية ومنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين أنها أساسية**. غير أن عدم الاتساق في جمع البيانات لا يزال يعيق رصد إطار إدارة النتائج.

(4) **عزز توسيع حضور الموظفين في الميدان استجابة الصندوق**، حيث يعمل 48 في المائة من الموظفين في الميدان اعتبارا من عام 2025. وكانت المشاركة القوية للدول الأعضاء أساسية في سياق عالمي سريع التطور.

(5) **تأجل الإطار الاستراتيجي واستعيض عنه مؤقتا بتوجهات استراتيجية**. واتُّفق على ذلك من خلال عملية تجديد الموارد وقد أدى إلى تعزيز ملكية الدول الأعضاء.

(6) من المرجح أن تتبع **التوقعات الحالية لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشأن مؤشر الاستباقية** الاتجاه الإيجابي نفسه الذي لوحظ خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وهو ما تجاوز المستويات المستهدفة.

الركيزة 4: تجميع تمويل التنمية وزيادته

التقدم المحرز في التزامين اثنين
(إجراءان قابلان للرصد مُنجزان وإجراء واحد لا يزال جاريا)

المعالم الرئيسية التي تحققت

- **زيادة حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.**
- حصول **البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على ما يقرب من 15 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق** باستخدام الموارد المقترضة.
- **إنجاز استعراض تنفيذ المساهمات المناخية الإضافية؛ وإدماج الأثر على حوكمة الصندوق والدروس المستفادة في استعراض منتصف المدة.**

الأولويات والتحديات المقبلة

- إدارة التوسع التشغيلي المفرط المرتبط بالتركيز العالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- تحقيق التوازن بين وصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى آلية الحصول على الموارد المقترضة والإنصاف تجاه البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.
- **إجراء رصد دقيق للقدرة الاستيعابية للبلدان المنخفضة الدخل**، ولا سيّما في السياقات الهشة، وإعادة تقييم طرائق تخصيص الموارد للبلدان المنخفضة الدخل بعناية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.
- **تعزيز استراتيجيات التمويل المشترك** بما يتجاوز التوقعات المتحفظة.
- ترجمة استراتيجيات القطاع الخاص إلى شراكات واستثمارات أكبر.
- الحفاظ على زخم اللامركزية مع ضمان القدرات الميدانية.

الالتزام	الإجراءات القابلة للرصد والمستويات المستهدفة التي تحققت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025	
1-4 زيادة الموارد إلى أقصى حد لمن هم في أمس الحاجة إليها	○	**زيادة حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل إلى 45 في المائة. واستمرار الصندوق في تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و60 في المائة لأفريقيا، و55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.** وحصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على نسبة تتراوح بين 11 و20 في المائة من آلية الحصول على الموارد المقترضة. (الإجراء القابل للرصد 28)
2-4 توسيع التمويل لتحقيق أقصى قدر من الأثر	✓	**إجراء استعراض لتنفيذ المساهمات المناخية الإضافية والدروس المستفادة كجزء من استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. (الإجراء القابل للرصد 29)**
	✓	**تقديم تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي لسياسة الاقتراض غير الميسر قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. (الإجراء القابل للرصد 30)**

خامسا- الركيزة 4: تجميع تمويل التنمية وزيادته

70- **تركز الركيزة 4 على تجميع تمويل التنمية وزيادته**. ويواصل الصندوق الحفاظ على العالمية مع إعطاء الأولوية لأفقر البلدان، مستخدما الموارد التيسيرية ومزيجا متوازنا من الأدوات لتجنب زيادة أعباء الديون. وتقدم التنفيذ مع إنجاز التزام واحد من أصل التزامين اثنين وإجراءان اثنان من أصل ثلاثة إجراءات قابلة للرصد. ويرتكز نهج الصندوق على ثلاث أولويات: (1) زيادة التمويل الأساسي بوصفه العمود الفقري للهيكلية المالية للصندوق، مدفوعا بمساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد؛ (2) الاستفادة الحصيفة من رأسمال الصندوق لتوسيع برنامج عمله؛ (3) توسيع التمويل المشترك والموارد التكميلية.

71- **وواصل الصندوق أيضا تعزيز هيكليته المالية وتوسيع قدرته على تعبئة الشراكات ورأس المال الخاص.** وبالاستناد إلى الأسس القوية التي أُرسيت خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، واصل الصندوق تعزيز قدراته الداخلية في مجال الإدارة المالية وإدارة المخاطر ووضع أطر قوية لإدارة المخاطر.[27] ومكّنت هذه الجهود الصندوق من الحفاظ على تصنيفه الائتماني عند درجة +AA، إلى جانب تعديل تصنيف Standard & Poor's من "مستقر" إلى "إيجابي" في عام 2025. ويعكس ذلك تعزيز حوكمة الصندوق وقوة هيكليته المالية ونجاحه في تنويع مصادر التمويل. وستعزز الموافقة على سياسة كفاية رأس المال المنقحة وإطار الاقتراض المتكامل المنقح والتعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44[28] خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الهيكلية المالية والحوكمة في الصندوق - ما يضمن الوصول في الوقت المناسب إلى الموارد المقترضة لدعم عمليات الصندوق وإدارة السيولة.

ألف- زيادة الموارد إلى أقصى حد لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

72- **حقق الصندوق جميع التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشأن توزيع الموارد الأساسية على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الإجراء القابل للرصد 28، المكون الأول).** وتحقق أيضا المستوى المستهدف للمخصصات الموجهة إلى البلدان ذات الأوضاع الهشة (الإجراء القابل للرصد 10)، ما يؤكد المواءمة القوية مع مهمة الصندوق المتمثلة في إعطاء الأولوية للبلدان الأشد احتياجا.[29] وتعكس هذه النتائج التنفيذ الناجح للمكون الأول من الإجراء القابل للرصد 28، ما يضمن استمرار توجيه الموارد الأساسية نحو الأقاليم ومجموعات الدخل التي تعاني من أعلى مستويات الفقر الريفي. غير أنه من المهم ملاحظة أن معظم البلدان المنخفضة الدخل تعمل في سياقات هشة، ما قد يؤثر سلبا على قدرتها على استيعاب الأموال في الأجل الطويل. وسيتطلب ذلك رصدا وثيقا خلال النصف الثاني من دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وقد تتطلب طرائق التخصيص للبلدان المنخفضة الدخل إعادة تقييم في سياق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

[27] الوثيقة EB 2025/146/R.23/Rev.1.
[28] الوثيقة GC 49/L.6/Rev.1.
[29] الوثيقة EB 2024/143/R.17/Add.1.

الشكل 2

الأداء مقابل التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بتوزيع الموارد الأساسية

مجموعات البلدان	*التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق*	
	تحقق	المستوى المستهدف (النسبة المئوية)
الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	نعم	%100
الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل	نعم	%45
أفريقيا	نعم	%60 أو أكثر
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	نعم	%55 أو أكثر
البلدان التي تعاني من أوضاع هشة	نعم	%30 أو أكثر

المصدر: الوثيقة EB 2024/143/R.17/Add.1.

73- **ويجري إحراز تقدم في المكون الثاني من الإجراء القابل للرصد 28 - ضمان قدرة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الحصول على نسبة تتراوح بين 11 و20 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة.** وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستتمكن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الحصول على 15 في المائة من برنامج القروض والمنح من تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة، ما يضع الصندوق ضمن النطاق المتوقع. وسيضمن استمرار الرصد خلال الفترة المتبقية من الدورة الامتثال الكامل لهذا الالتزام.

باء- توسيع أدوات التمويل والشراكات

74- **أجرى الصندوق استعراضا لتنفيذ المساهمات المناخية الإضافية الأساسية والدروس المستفادة، وعُقدت مشاورات استرشد بها استعراض المساهمات المناخية الإضافية (الإجراء القابل للرصد 29).** وتمكّن المساهمات المناخية الإضافية الدول الأعضاء من تقديم مساهمات أساسية إضافية، ما يعزز إمكانية التنبؤ بالموارد ويدعم إدماج التمويل المناخي في البرامج العادية للصندوق. وتعزز المساهمات المناخية الإضافية الدعم المقدم للأنشطة التي تركز على المناخ في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وتكمل مصادر التمويل المناخي الأخرى. وعُرضت التحديثات على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2024 وجُمعت تعقيبات أولية من المانحين في يناير/كانون الثاني 2025. واستُرشد بهذه التعقيبات في إدماج الدروس المستفادة من عامي 2025 و2026 في استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتوجيه التعديلات القائمة على الأدلة خلال الفترة المتبقية من الدورة (انظر الملحق الرابع لمزيد من التفاصيل).

75- **وفي منتصف المدة، تعهدت خمس دول أعضاء بمبلغ 54.2 مليون دولار أمريكي من المساهمات المناخية الإضافية مقابل مستوى مستهدف قدره 150 مليون دولار أمريكي.** وتُترجَم المساهمات المناخية الإضافية الأساسية إلى تمويل على المستوى القطري من المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ، الذي بات يشكل جزءا لا يتجزأ من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن خلال تعزيز رأسمال الصندوق، تزيد المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ أيضا من قدرة الصندوق على الاقتراض لآلية الحصول على الموارد المقترضة. وخُصصت المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ لصالح 63 بلدا باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بحد أدنى للتخصيص قدره 000 800 دولار أمريكي لكل بلد. وتستخدم للأنشطة التي تركز على المناخ بما يتماشى مع منهجيات التمويل المناخي في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى. وتتقدم برمجة المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، حيث جرت برمجة 26.3 مليون دولار أمريكي في 23 مشروعا موافَقا عليه بحلول نهاية عام 2025. ويمثل برنامج تنمية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية الشمولية في موزامبيق

إحدى المبادرات التي شكلت فيها المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ جزءا لا يتجزأ من تمويل الصندوق للمرحلة الثانية.

الإطار 2

المرحلة الأولى من برنامج تنمية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية الشمولية في موزامبيق

نُفذت المرحلة الأولى من **برنامج تنمية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية الشمولية** في موزامبيق في الفترة من 2020 إلى 2025، وحققت نتائج ملموسة على أرض الواقع في مجال تحسين سبل العيش والأمن الغذائي والتغذوي والوصول إلى المياه والأسواق. وبلغ عدد الأسر المعيشية المستفيدة من هذا المشروع 224 167 أسرة معيشية، متجاوزا التوقعات ببلوغه 137 في المائة من المستوى المستهدف في منتصف المدة، ومحققا 79 في المائة من المستوى المستهدف الأولي في نهاية المشروع.

وتوسّع المرحلة الثانية نطاق هذا الأثر، بتمويل قدره 156 مليون دولار أمريكي من الصندوق والحكومة والشركاء الآخرين، بالإضافة إلى مبالغ إضافية مخصصة للمناخ بقيمة 1.539 مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي صدرت الموافَقة عليه في عام 2025. ويهدف البرنامج إلى زيادة صافي الدخل من سلاسل القيمة الزراعية والغذائية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لصالح النساء والرجال والشباب في المناطق الريفية، مستهدفا البستنة وإنتاج اللحوم الحمراء والدواجن والكسافا والبقوليات. وتواجه منطقة المشروع مخاطر مناخية كبيرة، واستُخدم التمويل المناخي الإضافي من المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ لتمويل الاستثمارات المرتبطة بالمناخ مباشرة: تدريب المزارعين على الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وبناء بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية للحد من خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز الروابط السوقية، وتحسين البنية التحتية المرتبطة بالمياه لتعزيز كفاءة استخدام المياه. وضمنت المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ الإدماج الكامل للتمويل المناخي في تصميم المرحلة الثانية، من دون أن يتكبد الصندوق أو المقترض تكاليف معاملات أو متطلبات إضافية. وقُدّم التمويل بطريقة مبسطة في إطار التمويل الشامل من الصندوق للبرنامج.

المصدر: الوثيقة EB 2025/LOT/P.7

76- **وعزز تدريب الموظفين وتوجيههم قدرة الصندوق على تقديم التمويل المناخي**. ويشمل ذلك خمس دورات إقليمية في عام 2025، ومواصلة تدريب الموظفين على منهجية التمويل المناخي في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومذكرة توجيهية بشأن البرمجة الفعالة للمبالغ الإضافية المخصصة للمناخ.[30] وقد وفرت المساهمات المناخية الإضافية موارد إضافية واستجابت لتزايد طلب المقترضين، مع أثر محدود على الحوكمة لا يتجاوز 10.3 حقوق تصويت (1.2 في المائة من الأصوات الجديدة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق). وبينما لا تزال تعبئة الموارد دون المستوى المستهدف، توصي الإدارة بما يلي: الحفاظ على المساهمات المناخية الإضافية بوصفها خيارا للمساهمة في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛ ومواصلة احتساب المساهمات المناخية الإضافية ضمن المستوى المستهدف لتجديد الموارد؛ والتمسك بقاعدة الوزن الترجيحي لحقوق التصويت البالغ 50 في المائة عند استيفاء معايير مخاطر الإبدال.[31]

77- **وتسارعت تعبئة الموارد التكميلية على نحو ملحوظ** منذ عام 2021، حيث ارتفع المجموع من 728.3 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى ما يقرب من 1.15 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وقد وسّع ذلك قدرة الصندوق على دعم المبادرات التحويلية. وعزز الحجم المتنامي للموارد التكميلية مكانتها بوصفها ركيزة أساسية في نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وإطاره المالي، مدعوما بزيادة النسبة المستهدفة للتمويل المشترك الدولي إلى 0.9:1 خلال

[30] شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي التابعة لمكتب التنفيذ التقني.

[31] يُتوقع من الدول الأعضاء أن تتعهد لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من أحدث مساهمة أساسية لها بالقيمة الاسمية، بالعملة التي قُدمت بها المساهمة، وذلك للاستفادة من حقوق التصويت المرتبطة بمساهماتها المناخية الإضافية. ويتجنب هذا الترتيب مخاطر الإبدال على مستوى فرادى الدول الأعضاء. ويجوز لأي دولة عضو غير قادرة على تقديم تعهد أساسي لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من مساهمتها في تجديد الموارد السابق أن تساهم بمساهمات مناخية إضافية، غير أن هذه المساهمات لن تترتب عليها حقوق تصويت.

فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعبّأ الصندوق 619.4 مليون دولار أمريكي من الأموال التكميلية خلال السنة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مسجلا رقما قياسيا جديدا ومؤكدا الاتجاه التصاعدي في تعبئة هذه الموارد. وقُدم أكثر من ثلاثة أرباع الأموال المعبأة للتمويل المشترك لاستثمارات الصندوق. ويُوجَّه الجزء المتبقي لدعم أولويات الصندوق، بما في ذلك برنامج تمويل القطاع الخاص والهشاشة ومواضيع التعميم. وبالإضافة إلى المساهمة في المستوى المستهدف للتمويل المشترك في الصندوق، توسّع هذه الأموال أثر الصندوق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزز الشراكات مع الحكومات والمؤسسات الإنمائية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

78- **ويعتمد حساب أمانة القطاع الخاص على الأموال التكميلية لدعم الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر أعلى.** وفي إطار إصلاح التمويل لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستدعم الموارد المقترضة والأساسية العمليات غير السيادية في إطار آلية جديدة. ويعمل حساب أمانة القطاع الخاص بوصفه الأداة المخصصة لتوجيه المساهمات التي تنطوي على مخاطر أعلى ودعم عمليات القطاع الخاص المعززة ائتمانيا. ويساهم ذلك في تعزيز شراكات الصندوق مع المستثمرين من القطاع الخاص.

79- **ويواصل الصندوق اجتذاب رأس المال الخارجي من خلال عملياته غير السيادية لتعزيز الأثر.** وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، كان المجلس التنفيذي قد وافق على عميلين للعمليات غير السيادية ممولين من موارد داخلة في قائمة الموازنة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي (5 ملايين دولار أمريكي لكل منهما) - بالتمويل المشترك مع حساب أمانة القطاع الخاص. وتوجد استثمارات إضافية حاليا في ذخيرة المشروعات ويُتوقع إحراز تقدم كبير في عام 2026.

80- **واستنادا إلى هذه الذخيرة، يُقدر إجمالي تكلفة الاستثمار بمبلغ 45 مليون دولار أمريكي. وبحسب التعريف الحالي للعمليات غير السيادية في الصندوق، تبلغ نسبة التمويل بالديون الضمنية 3.5** (إجمالي تكلفة المشروع مقسوما على تمويل الصندوق الداخل في قائمة الموازنة). وينبغي عدم تفسير هذا الرقم على أن المنح والتمويل التيسيري في الصندوق يرفعان من الموارد الداخلة في قائمة الموازنة، إذ يُهيكل كلاهما ضمن المرفق نفسه. غير أن المنح والتمويل التيسيري يظلان حاسمي الأهمية لتحسين الجدوى وتيسير تعبئة رأسمال الجهات المستثمَر فيها والأطراف الثالثة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى أن: (1) معايير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كثيرا ما تعرّف التمويل بالديون بالنسبة إلى التمويل التيسيري اللازم لجعل المشروع قابلا للتنفيذ؛ (2) المنهجيات تتباين بحسب المنتج والهيكل. وتعكف شعبة عمليات القطاع الخاص في الصندوق على تنقيح التعاريف المتعلقة بالتمويل بالديون والتعبئة والتيسيرية والإضافية لتعزيز اتساق التحليل في المستقبل.

81- **ووافق المجلس التنفيذي على التحديثات المقترحة لسياسة الاقتراض غير الميسر في عام 2024، ما أدى إلى إنجاز الإجراء القابل للرصد 30.** وقُدمت السياسة المنقحة إلى لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 للاستعراض وعُرضت على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2024 للموافقة عليها. وضمن هذا الإنجاز في الوقت المناسب وجود أحكام محدّثة لسياسة الاقتراض غير الميسر مع بداية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما عزز حوكمة الاقتراض غير الميسر والإشراف عليه. وعُرض إطار الاقتراض المتكامل المنقح على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2025، مع بقاء طرح الإصدارات الخاصة أداة محورية في خطة التمويل، على الرغم من دورها المحدود في نوافذ التمويل التيسيري للغاية.

جيم- مؤشرات إطار إدارة النتائج الأخرى المتتبعة بشأن الاستدامة المالية

82- **أحرز الصندوق تقدما في مجال الاستدامة المالية وتعبئة الموارد، حيث تسير جميع المقاييس حاليا على المسار الصحيح وتتماشى مع التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وأدمجت سياسة كفاية

رأس المال المنقحة[32] تحسينات في عملية تخطيط رأس المال[33] وأكدت نسبة رأس المال القابل للتخصيص بوصفها الحد الملزم لضمان المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. وتدعم هذه السياسة المنقحة الوصول إلى المستوى الأمثل لرأس المال وإمكانية توسيع القدرة الإقراضية وتعزيز صنع القرار. وتخضع نسبة رأس المال القابل للتخصيص ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين لتتبع منتظم، بما يضمن حفاظ الصندوق على إدارة مالية حصيفة ومركز رأسمالي ملائم مع دخوله المرحلة التالية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتدعم هذه المؤشرات الهدف الأوسع المتمثل في حماية الاستدامة المالية للصندوق في الأجل الطويل وضمان بقاء مستويات الاقتراض متسقة مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق.

83- **ويُظهر أداء التمويل المشترك زخما قويا، حيث تفوق نسبة التمويل المشترك حاليا المستوى المستهدف البالغة 1.7:1.** وسيستمر رصد التمويل المشترك خلال الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إطار جهود زيادة فعالية الاستفادة من الموارد الخارجية. ومع الموافَقة على ما يقرب من ثلث برنامج القروض والمنح في السنة الأولى، تخضع نسبة التمويل المشترك لتقلبات كبيرة، ما يتطلب يقظة مستمرة. ويعكس ذلك قدرة الصندوق المستمرة على اجتذاب تمويل الشركاء - بوصفه جامعا للتمويل - إلى جانب برنامج القروض والمنح. وإلى جانب تحديث سياسة الاقتراض غير الميسر، تبيّن هذه العناصر التقدم المطرد في إطار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في تعزيز الفعالية المالية وضمان بقاء أدوات تعبئة الموارد متوائمة مع الأولويات الاستراتيجية.

84- **وفي الفترة من 2023 إلى 2025،[34] بلغ التمويل الموافَق عليه 13.36 مليار دولار أمريكي، ما يعكس تعبئة قوية لموارد أصحاب المصلحة المحليين وموارد الصندوق والشركاء الدوليين.** وبالنظر إلى أن هذه الفترة تشمل التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق، فإن الأرقام لا تمثل الأداء في نهاية الدورة. وتعود هذه النتيجة إلى حد كبير إلى العدد القياسي من الموافَقات التي أصدرها الصندوق في عام 2024. وظل التمويل المحلي (5.46 مليار دولار أمريكي؛ 41 في المائة) أكبر مساهم، ما يدل على ارتفاع مستوى الملكية الوطنية. وواصل التمويل الأساسي للصندوق (3.69 مليار دولار أمريكي؛ 27.6 في المائة) تشكيل ركيزة جهود تعبئة الموارد. ويقابل التمويل المشترك الدولي (4.21 مليار دولار أمريكي؛ 31.5 في المائة) مساهمة الصندوق، وإن كانت مؤشرات الأداء تشير إلى توسع أكثر اعتدالا في الموارد الخارجية. ويشير الأداء العام للحافظة - الذي سجل درجة بلغت في المتوسط 1.31 وإجماليا بلغ 2.62 - إلى تقدم قوي والحاجة إلى تعزيز التمويل المشترك الدولي مع اقتراب فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من نهايتها.

85- **وعند النظر عن كثب في أرقام عام 2025، يتبين أن إجمالي التمويل الموافَق عليه في العمليات المدعومة من الصندوق بلغ 3.62 مليار دولار أمريكي.** وشكّل برنامج القروض والمنح في الصندوق 1.14 مليار دولار أمريكي ودعم 39 مشروعا، ما وفر ركيزة مستقرة لجهود تعبئة الموارد ومكّن الصندوق من اجتذاب مساهمات خارجية إضافية. وعكس التمويل المشترك المعبأ من خلال الشركاء المحليين والجهات الدولية المشاركة في التمويل التقدم المحرز في توسيع قاعدة التمويل المشترك وتنويعها في إطار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبلغت المساهمات المحلية 1.09 مليار دولار أمريكي في 27 مشروعا، ما يعكس استمرار التزام البلدان بالتمويل المشترك للتنمية الريفية ويعزز الملكية الوطنية. ومثّل التمويل المشترك الدولي أكبر حصة من التمويل، حيث جرت تعبئة 1.39 مليار دولار أمريكي في 38 مشروعا. ويؤكد هذا المجموع تعزيز شراكات الصندوق مع الجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وغيرها. ويبرز مؤشر الأداء

[32] الوثيقة EB 2025/146/R.23/Rev.1.

[33] يشكل رأس المال القابل للتخصيص مقياسا رئيسيا يشمل جميع المكونات والقرارات الرئيسية المتعلقة بنموذج الصندوق المالي والتشغيلي. ويشمل ذلك القدرة على الإقراض وتقديم المنح، ومستويات التيسيرية، وجودة الائتمان في حافظة القروض، ووضع الدائن المفضل، ومخاطر السوق.

[34] على أساس متجدد لمدة 36 شهرا.

المرتفع المرتبط بالتمويل المشترك الدولي (1.22) المشاركة القوية من الشركاء الدوليين والمواءمة الوثيقة مع طموح الصندوق في توسيع نطاق التمويل الخارجي.

86- **وبينما ظل أداء التمويل المشترك في عام 2025 قويا، تشير التوقعات لعام 2026 إلى مسار أكثر استدامة.** ويعكس ذلك حقيقة أن الصندوق وافق على حجم من تمويله الخاص أقل مما كان متوقعا، ما أدى إلى تقليص القيمة الإجمالية للأساس الذي تُحسب في ضوئه نسب التمويل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، استأثرت عملية في كوستاريكا مصنفة كمشروع من النوع جيم بما يقرب من مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك، بينما كانت حصة الصندوق من التمويل صغيرة نسبيا. وأسفر ذلك عن نسبة تمويل مشترك مرتفعة بوجه خاص لعام 2025.[35] ومع تقدم دورة تجديد الموارد والموافَقة على مزيد من تمويل الصندوق، يُتوقع أن تستقر النسبة بالقرب من المستوى المستهدف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وثمة حاجة إلى عمليات أكبر حجما مع تعزيز التمويل المشترك وإشراك القطاع الخاص وتحسين تتبع النتائج - ولا سيّما المشاركة في السياسات وحصائل التغذية. وتبرز هذه النتائج أيضا أهمية النُهج المصممة خصيصا للسياقات الهشة والإدارة الواقعية للحافظة وتوضيح الرسائل الموجهة إلى الحكومات لتعزيز الأثر وإمكانية توسيع النطاق والمواءمة الاستراتيجية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

دال- التحديات والمخاطر والدروس المستفادة

التحديات والمخاطر

87- **يبرز التقدم المحرز في الركيزة 4 رؤى مهمة بشأن تخصيص الموارد والاستدامة المالية والتمويل المبتكر، مع الإشارة إلى تحديات تشغيلية واستراتيجية.** ويؤكد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالموارد الأساسية تجاه البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قوة نموذج التخصيص القائم على الاحتياجات في الصندوق. وبينما يتواءم تركيز الموارد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع التزامات فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فإنه يمثل تحديا كبيرا - إذ ينطوي على خطر إرهاق القدرات الميدانية والتأثير على جودة الإنجاز وتوقيته، على النحو المشار إليه في تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2024.[36] ويظل توسيع نطاق حصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الموارد من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة ضمن المستوى المستهدف (15 في المائة من برنامج القروض والمنح). غير أن تحقيق التوازن بين المخصصات التيسيرية والطلب المتزايد يطرح تحديا من حيث الإنصاف.[37] وقد يضعف أداء التمويل المشترك في المستقبل بسبب انخفاض أحجام تمويل الصندوق واستبعاد مشروع رئيسي من النوع جيم من الحسابات.

88- وعلى الرغم من أن تحديث سياسة الاقتراض غير الميسر قد عزز بيئة السياسات لتحقيق اقتراض مستدام، لا تزال التحديات قائمة. ويشير تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2024 وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 إلى أنه على الرغم من وجود إطار استراتيجي راسخ وإحراز تقدم من خلال حساب أمانة القطاع الخاص وبرنامج تمويل القطاع الخاص، لم يترجم إشراك القطاع الخاص إلى تعبئة موارد

[35] يعرّف الملحق الثالث من المبادئ التوجيهية لتصميم المشروعات في دليل عمليات الصندوق، المشروعات من النوع جيم على النحو التالي: "نوع خاص من شراكات التمويل المشترك يبادر فيه الشريك الآخر بالمشروع ويأخذ زمام القيادة في كل من التصميم والتنفيذ، بينما يكون الصندوق هو الشريك الداعم. وفي هذا الإطار، يعتمد الصندوق التصنيف الخاص بالمخاطر وإجراءات الإدارة الائتمانية (الإدارة المالية والتوريد) والمعايير/الضمانات الاجتماعية والبيئية للشريك في التمويل المشترك. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يمكّن التمويل المشترك في هذا النوع من المشروعات الصندوقَ من الاستفادة من خبراته وأولوياته الاستراتيجية في تصميم المشروع. ويُشار إلى هذه المشروعات بعبارة 'المشروعات من النوع جيم' في نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في الصندوق."

[36] https://www.mopan.org/content/dam/mopan/en/publications/our-work/evidence/ifad/ifad-2024/mopan-ifad-assessment-report-2024.pdf

[37] المرجع نفسه.

على نطاق واسع. ويطرح ذلك تحديا مستمرا أمام قدرة الصندوق على تنويع الموارد واجتذابها. ويؤكد أيضا تحديا هيكليا يتعلق بمواءمة الأدوات المالية وأطر إدارة المخاطر والإبلاغ. وتتطلب هذه المواءمة قدرات أكبر على المستوى القطري ومرونة تشغيلية أعلى، بما في ذلك تعاريف أدق وقياسات أكثر اتساقا للتعبئة والتمويل بالديون والإضافية.

الدروس المستفادة

89- أتاحت المرحلة الأولى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إطار الركيزة 4 استخلاص دروس عملية بشأن كيفية برمجة المساهمات المناخية الإضافية من خلال النظم القائمة، وبشأن الآثار المترتبة على الحوكمة وتعبئة الموارد. وفيما يلي موجز الدروس الرئيسية المستفادة.

(1) **أثبتت المساهمات المناخية الإضافية أنها مصدر قيّم للتمويل المناخي الإضافي يسهل إدماجه**. وتحظى هذه الالتزامات بقبول جيد من المقترضين الذين يقدّرون خبرة الصندوق في بناء القدرة على الصمود في الزراعة والنظم الغذائية.

(2) **يضمن استخدام صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تحقيق الإنصاف في حصول** البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الهشة على الموارد.

(3) **من منظور الحوكمة، كان الأثر على حقوق التصويت في الصندوق في حده الأدنى**. ومن منظور تعبئة الموارد، بينما تقل المساهمات المناخية الإضافية حاليا عن التوقعات ويبدو بلوغ المستويات المستهدفة المحددة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أمرا صعبا، أبدت الدول الأعضاء اهتمامها باستخدام المساهمات المناخية الإضافية بوصفها خيارا للمساهمة في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

(4) **استنادا إلى تجربة فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يُوصى بأن يواصل الصندوق قبول المساهمات المناخية الإضافية في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق**. ويمكن الحفاظ على النهج نفسها في مجالات الحوكمة وتخصيص الموارد والبرمجة.

(5) **توفر المساهمات المناخية الإضافية إلى جانب برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصناديق المناخ والبيئة (مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف) مجموعة من الخيارات** لضمان قدرة الصندوق على الحصول على موارد تمويل مناخي مخصصة مع الحفاظ على المستويات المستهدفة للتمويل المناخي في برنامج القروض والمنح.

سادسا- آفاق المستقبل: الأولويات الاستراتيجية لما تبقى من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

90- تتمثل الأولوية الشاملة خلال النصف الثاني من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في توطيد مجالات الأداء القوي مع معالجة أوجه القصور. ويشكل هيكل الركائز الأربع إطارا عمليا لتصحيح المسار وصقل الإنجاز على المستوى القطري. غير أن الصندوق سيحتاج إلى ضمان المواءمة بين الالتزامات الاستراتيجية والقدرات التشغيلية والاحتياجات القطرية.

الركيزة 1: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة

91- **فيما يتعلق بالشمول، ينبغي أن يتحول التركيز من التغطية المواضيعية إلى ضمان عمق مسارات الشمول وجودتها.** ويشمل ذلك: (1) استخدام خطط العمل الجديدة بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية لتسريع التقدم في التصميم المفضي إلى التحول في المنظور الجنساني والمراعي للشباب والمراعي للتغذية؛ (2) إدماج استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية في فحص ذخيرة المشروعات وتقييم تعزيز الجودة

واستعراض تعزيز الجودة؛ (3) إدماج عناصر الشمول في أدلة العمليات والميزانيات والرصد والتقييم (بما في ذلك المؤشرات المصنفة) بحيث تُترجَم الالتزامات المؤسسية إلى ممارسات على المستوى الميداني. وفي السياقات الهشة، تتمثل الخطوة التالية في الانتقال من الهيكلية إلى التطبيق المنهجي لأدوات الهشاشة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتعزيز تتبع النتائج في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

92- **وفيما يتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي**، تسير الأهداف المناخية الكمية بالفعل على المسار الصحيح. وينبغي للإدارة: (1) إعطاء الأولوية لجودة حصائل التكيف والحلول القائمة على الطبيعة ومقاييس التنوع البيولوجي؛ (2) تعميم الاستراتيجية المتعلقة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي والاستفادة من برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والنوافذ المناخية الأخرى؛ (3) استكشاف المواءمة مع اتفاق باريس ومؤشر إيكولوجي. وينبغي أن يركز إشراك القطاع الخاص على سلاسل القيمة ونماذج التمويل الريفي التي تخدم صغار المنتجين في البيئات العالية المخاطر. ومع ضمان معايير واضحة للإضافية وتقاسم المخاطر، ينبغي للصندوق أن يستفيد من الاستراتيجية التشغيلية المحدّثة بشأن القطاع الخاص وإطار برنامج تمويل القطاع الخاص والتجربة المبكرة مع العمليات غير السيادية.

الركيزة 2: تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

93- **يلزم الآن أن يقترن الأداء المبكر القوي في النُهج المتعددة المراحل والبرامجية بالواقعية وجودة التنفيذ**. وفي المستقبل، ينبغي أن تضمن التصاميم الجديدة أن تكون ترتيبات التنفيذ المرحلي، والترسيخ المؤسسي، والتمويل المشترك متناسبة مع القدرات الوطنية - ولا سيّما في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وينبغي أيضا أن تسترشد هذه التصاميم بتحليل سليم للاقتصاد السياسي. وفيما يتعلق بالإدارة التكيفية والمعرفة، ينبغي لجدو الأعمال الناشئ بشأن المعرفة وإنشاء مكتب الفعالية الإنمائية أن يسدا الفجوة بين التصورات الإيجابية لأصحاب المصلحة وتصنيفات عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأضعف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي: (1) الاستثمار في نظم إدارة المعرفة على المستوى القطري وحلقات التعقيبات التي تدمج الإشراف وتقارير إنجاز المشروعات وعمليات التقييم في التصاميم الجديدة؛ (2) دعم البرامج القطرية المتأخرة في تصنيفات إدارة المعرفة والتنفيذ.

94- **ويجب الاستفادة من توحيد نحو 200 عملية سيادية في الحافظة للدفع قدما بالتقدم الشامل للتنفيذ والصرف**. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الجاهزية عند الإدراج وتركيز المساعدة التقنية في بداية التنفيذ والمعالجة المبكرة للمشاكل. وفيما يتعلق بالاستدامة وإمكانية توسيع النطاق، تشمل الأولويات ما يلي: (1) تعزيز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الجديدة ومواءمتها باستمرار مع أهداف السياسات القطرية والنتائج غير الإقراضية؛ (2) الانتقال بالرقمنة والابتكار من المشروعات التجريبية إلى نظم مدمجة. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة القيود المتعلقة بالتوريد والقدرات والاتصال، وإدماج الشمول والمناخ والتغذية والابتكار دعما لفرص العمل، والوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، والإنتاجية.

الركيزة 3: تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية

95- **فيما يتعلق بالفعالية المؤسسية، ينبغي استخدام الفترة المتبقية من فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتوطيد المكاسب المتحققة من إعادة المعايرة والتنفيذ الكامل للتوقعات المتجددة**. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الروابط بين التزامات تجديد الموارد ومسارات إطار إدارة النتائج وتخطيط القوى العاملة ومخصصات الميزانية. وستعطي مبادرة المرونة التشغيلية الأولوية لمجموعة محدودة من عمليات تبسيط الإجراءات ذات الأثر العالي التي تقلص تكاليف المعاملات بالنسبة للأفرقة القطرية. وتتطلب مكاسب اللامركزية وإصلاحات نظم إدارة شؤون الموظفين مواصلة الاستثمار في قدرات مكاتب الصندوق القطرية وخدمات الدعم والرصد الدقيق لأعباء العمل والمخاطر في البلدان التي تتركز فيها الموارد. وينبغي أن يعزز توحيد المعرفة والتقييم والابتكار والبيانات في إطار مكتب الفعالية الإنمائية حوكمة البيانات والتعلم. وينبغي

أيضا أن يضمن هذا التوحيد أن لوحات المعلومات وعمليات الاستعراض وعمليات التقييم وتقييمات الأثر تثري قرارات الإدارة وتصميم البرامج القطرية. وينبغي دعم الأدوات المؤسسية مثل البرامج التكيفية المتعددة المراحل وعمليات الإقراض الإقليمية من خلال تبسيط الإجراءات ومواءمة نظم الإبلاغ وتعزيز التنسيق الإقليمي لتحقيق كامل إمكاناتها.

الركيزة 4: تجميع تمويل التنمية وزيادته

96- **مع الوفاء بالفعل بالالتزامات المتعلقة بتخصيص الموارد الأساسية، تتمثل الأولوية في إدارة مخاطر التركز والحفاظ على الاستدامة المالية**. وينطوي ذلك على ما يلي: (1) الحفاظ على التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والسياقات الهشة مع ضمان أن يواكب حضور الصندوق الميداني وقدرته على التنفيذ هذا التركيز؛ (2) رصد استخدام آلية الحصول على الموارد المقترضة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لضمان الحفاظ على نسبة تتراوح بين 11 و20 في المائة من برنامج القروض والمنح. وسيكون التنفيذ الحصيف لإطار الاقتراض المتكامل وسياسة الاقتراض غير الميسر المحدّثة، إلى جانب التتبع الدقيق لرأس المال القابل للتخصيص ومؤشرات الدين والتمويل بالديون، أمرا أساسيا لحماية الاستدامة المالية للصندوق وفي الوقت نفسه ضمان النمو في المستقبل.

97- **وينبغي للإدارة أن تستجيب على نحو استباقي للاعتدال المتوقع في التمويل المشترك** من خلال إعطاء الأولوية لما يلي: عمليات أكبر حجما مرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية؛ والتمويل المشترك المحلي؛ والمشاركة المبكرة مع شركاء التمويل المشترك الدوليين الرئيسيين؛ وصقل نُهج التمويل المشترك والتمويل المختلط للعمليات غير السيادية. وتشمل هذه النُهج أدوات برنامج تمويل القطاع الخاص وحساب أمانة القطاع الخاص المتوائمة مع مستوى الإقبال على المخاطر في الصندوق. ويحقق التوسع الأخير في الاتفاقيات الإطارية للتمويل المشترك في الصندوق نتائج إيجابية بالفعل من خلال مبادرات مثل مبادرة AgriConnect. ومن المتوقع أن يعزز هذا التوسع التمويل المشترك من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تتجه إلى الصندوق بوصفه شريكا رئيسيا في توسيع الإقراض الزراعي.

تعزيز قياس النتائج والتعلم من أجل تحقيق الأثر

98- **يُعد إنجاز حافظة الصندوق الجارية في الوقت المناسب أمرا حاسم الأهمية لتحقيق أقصى قدر من الأثر في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وما بعدها**. وتهدف حافظة الصندوق الجارية إلى الوصول إلى أكثر من 200 مليون شخص - منهم 92 مليون شخص وصلت إليهم الحافظة بالفعل بحلول نهاية عام 2024. وبالنظر إلى أن الإبلاغ عن الأثر في الصندوق يستند إلى المشروعات التي تغلق خلال كل دورة من دورات التجديد، فإن إنجاز هذه المشروعات في الوقت المناسب له آثار على قياس النتائج والإبلاغ عن الأثر خلال فترتي التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق.

99- **ويتعلق أحد الدروس المستفادة من تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بتحديات استخدام المستويات المستهدفة القائمة على عدد الأشخاص للإبلاغ عن مؤشرات الأثر في المستوى الثاني من إطار إدارة النتائج.** فقد أفادت تقييمات الأثر للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق بتحقيق إنجاز أعلى من المستهدف ودون المستهدف على التوالي فيما يتعلق بالأهداف الخاصة بعدد الأشخاص المتأثرين. وبينما ارتبط ارتفاع عدد الأشخاص المتأثرين في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بانخفاض عمق الأثر، ارتبط انخفاض العدد في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بارتفاع عمق الأثر. ويبرز ذلك الحاجة إلى التركيز على عمق الأثر ونطاقه معا. ونتجت هذه التصنيفات عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك المنهجية وحقيقة أن المشروعات التي اختُتمت خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ركزت على استثمارات سلاسل القيمة بدرجة أكبر من الاستثمارات التي اختُتمت في فترة التجديد الحادي

عشر لموارد الصندوق. وبينما تحقق هذه المشروعات في العادة أثرا أعمق، فإنها تتطلب في كثير من الأحيان استثمارات أكبر لكل شخص وبالتالي لا تحقق نطاق الوصول نفسه.

100- **وفي المستقبل، يتعيّن تحقيق مواءمة أفضل بين إدارة ذخيرة المشروعات وتصميم المشروعات والطموحات بشأن الأثر في الأجل الطويل.** وتنطوي الدروس المستفادة من تقييمات الأثر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على آثار مهمة فيما يتعلق بتصميم المشروعات في المستقبل. وعلى النحو الذي نوقش في ورقة المناقشة الاستراتيجية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن تحقيق التوازن بين عمق الأثر واتساعه،[38] يتعين على الصندوق إدماج الطموحات بشأن الأثر الطويل الأجل في إدارة ذخيرة المشروعات وعمليات تصميم المشروعات. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى تركيز الصندوق على مشروعات التنمية الطويلة الأجل التي تمتد في كثير من الأحيان لعشر سنوات من مرحلة المذكرة المفاهيمية إلى مرحلة الإنجاز وتقييم الأثر. وستولي الإدارة اهتماما أكبر لهذا الأمر من أجل تحقيق توازن بين اتساع الأثر وعمقه على مستوى الحافظة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الإدارة بما يلي: (1) ضمان أن تشمل تصاميم المشروعات أدلة واضحة على ما يحقق الأثر على نطاق واسع؛ (2) إتاحة مجال لتكييف تصاميم المشروعات مع سياق البلد وأولوياته.

101- **وتشير نتائج فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن المستويات المستهدفة للأثر في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مفرطة في الطموح.** واستشرافا لتقييمات الأثر لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، حُددت المستويات المستهدفة للأثر باستخدام حسابات فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الخاصة بالعلاقة بين حجم برنامج العمل وعدد الأشخاص المتأثرين. وطُبقت هذه الحسابات بعد ذلك على سيناريوهات تجديد الموارد في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استنادا إلى برنامج العمل الذي من المتوقع الموافقة عليه لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. غير أن الحجم الفعلي للمشروعات التي تغلق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ونطاق وصولها لم يؤخذا في الحسبان. وهذا هو الأساس الذي سيستند إليه الإبلاغ عن آثار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إطار إدارة النتائج. وبالنظر إلى أن هذا النهج في تحديد المستويات المستهدفة أثبت مبالغته في التفاؤل في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فمن المرجح أيضا أن تكون المستويات المستهدفة للأثر في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مرتفعة أكثر مما ينبغي. وعلى النحو المبين في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق[39] المقدم إلى مجلس المحافظين، فإن المستويات المستهدفة للأثر هي توقعات يمكن أن تتأثر بالتغيرات في تكوين حافظة الصندوق بمرور الوقت، وهي عرضة للتغيير. ويتوقف تحقيقها على أنواع المشروعات التي تغلق في كل دورة (فعلى سبيل المثال، تميل مشروعات التمويل الريفي إلى بلوغ نطاق أوسع). ويتوقف أيضا على التضخم والمساهمات المالية والمستويات المستهدفة لبرنامج العمل. وستواصل الإدارة رصد هذه المسألة وإعادة النظر في منهجية تحديد المستويات المستهدفة للأثر في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

سابعا- التحضير للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

102- **يؤكد استعراض منتصف المدة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن التوجه الاستراتيجي ونموذج العمل التشغيلي المعتمدين لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لا يزالان سليمين وملائمين بينما يستعد الصندوق لفترة التجديد الرابع عشر لموارده.** ويُظهر التنفيذ المبكر أن نهج الصندوق الذي تقوده البلدان واللامركزية والتركيز على الشمول والقدرة على الصمود كلها عناصر داعمة للإنجاز في بيئة عالمية محفوفة بتحديات. ويبين التقدم المحرز في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن التحول نحو مشاركة

[38] الوثيقة EB 2025/146/R.16.

[39] الوثيقة GC 47/L.5، الصفحة 64، الحاشية 121.

برامجية أوسع — ترتكز على الاستراتيجيات القطرية وتدعمها هيكلية مالية معززة — قد حسّن قدرة الصندوق على الإنجاز على نطاق واسع. وتوفر هذه العناصر أساسا قويا لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

103- **ويُبرز ما اكتُسب من خبرة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق عدة دروس تسترشد بها مباشرة أولويات فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** وتتطلب المكاسب المستدامة في الدخل لصالح السكان الريفيين تجاوز التحسينات في الإنتاجية. وتتحقق حصائل أقوى عندما تُدمج الاستثمارات في برامج قطرية أوسع وتُربط بالأسواق وسلاسل القيمة والخدمات. وينعكس هذا التعلم في التركيز المتزايد في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على النُهج المتكاملة التي تربط الإنتاج والتسويق التجاري والدعم المؤسسي في إطار البرامج القطرية.

104- **وبينما تساهم استثمارات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في سبل العيش وإدرار الدخل، فإن حصائل التوظيف** — ولا سيّما بالنسبة للشباب والنساء — تكون في أقوى مستوياتها عندما تجمع العمليات صراحة بين تنمية المهارات ودعم مؤسسات الأعمال والوصول إلى التمويل. وتُثري هذه التجربة التركيز الأدق للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على: مسارات التوظيف في النُظم الزراعية والغذائية والاقتصادات الريفية؛ وإدماج أدوات التمويل والشراكات على المستوى القطري.

105- **ويؤكد أيضا تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن القدرة على الصمود تُبنى بفعالية أكبر عندما تشكل جزءا لا يتجزأ من تصميم الاستثمارات المدرة للدخل وتنفيذها.** وتُظهر الخبرة المكتسبة في السياقات المتأثرة بالمناخ والمعرضة للصدمات أهمية إدماج التكيف والتنويع وإدارة الموارد الطبيعية والمؤسسات المحلية القوية. ويستفاد من هذه الدروس في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال نهج أكثر تكاملا لبناء القدرة على الصمود في إطار البرامج القطرية والاستثمارات.

106- **ومن المنظور التشغيلي، يُبرز استعراض منتصف المدة التقدم المحرز والتحديات على حد سواء في تشكيل معالم فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** وأدت أوجه التقدم في اللامركزية والإشراف ودعم التنفيذ إلى تحسين استجابة الصندوق وأداء حافظته. غير أن الخبرة تؤكد أيضا الحاجة إلى جاهزية أقوى عند الإدراج وتسلسل أوضح وجداول زمنية أكثر واقعية للتنفيذ. ويُستعان بهذه الدروس في التركيز على الانضباط التشغيلي ودعم الإنجاز والمواءمة بين تصميم المشروعات وأدوات التمويل والقدرات القطرية في فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

107- **وعززت نماذج الصندوق المالية والتشغيلية المتطورة — التي تجمع بين المنح والقروض التيسيرية والتمويل المشترك** — دوره التحفيزي. ويسلط استعراض منتصف المدة الضوء على أهمية التنسيق بين الأدوات والشراكات لترجمة الأهداف إلى إنجاز متسق. وتُظهر الخبرة المكتسبة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن الابتكار يحقق أعلى قيمة عندما يشكل جزءا لا يتجزأ من العمليات من خلال الأدوات الرقمية والإدارة التكيفية والاستخدام المحسّن للبيانات. وتوجّه هذه الدروس النهج المتبع لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لدعم إنجاز أكثر فعالية على نطاق البرامج القطرية.

108- **وأخيرا، تؤكد الخبرة المكتسبة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أهمية الاستدامة وتوسيع النطاق بوصفهما هدفين تشغيليين أساسيين لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** وتُعد استراتيجيات الخروج الواضحة والروابط المؤسسية والسوقية وتعزيز الرصد والتعلم والإدارة التكيفية عناصر أساسية لضمان استمرار الفوائد بعد انتهاء المشروعات الفردية. وتنعكس هذه العناصر على نحو متزايد في نهج فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما يدعم تحقيق أثر أكثر استدامة.

109- **ويوفر استعراض منتصف المدة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قاعدة أدلة قوية لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** وتؤكد الدروس المستخلصة من التنفيذ قيمة تحقيق مزيد من التكامل والتركيز

والانضباط التشغيلي - بالاستناد إلى نموذج عمل يحقق بالفعل نتائج. ويمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ترسيخا وتوجيها أدق لمسار الصندوق، مستندا إلى الخبرة المكتسبة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهادفا إلى تعزيز أثر الصندوق على التنمية الريفية الشاملة والمستدامة.

موجز لالتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

ركيزة التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	*أنجز*		*وضع الإجراء القابل للرصد (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)*					
			جار – على المسار الصحيح		*جار – معرض للمخاطر*		*المجموع*	
	#	%	#	%	#	%	#	
بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة	6	%20	8	%27	3	%10	17	
تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة			7	%23			7	
تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية	2	%7	1	%3			3	
تجميع تمويل التنمية وزيادته	2	%7	1	%3			3	
المجموع	**10**	**%33**	**17**	**%57**	**3**	**%10**	**30**	

وضع التزامات الموارد لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

المفتاح	أنجز	جار – على المسار الصحيح	جار – معرض للمخاطر

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
1- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة	1-1 ضمان الشمول	1- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على المنظور الجنساني، من خلال ضمان أن 35 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	تبلغ النسبة المئوية من برنامج القروض والمنح الموافق عليه لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الذي يركز على النتائج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني 42 في المائة مقابل المستوى المستهدف البالغ 35 في المائة[40]. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
		2- ضمان أن 60 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مراعية لقضايا الشباب وتوسيع نطاق تحالف الشباب الشعبي ليشمل ثلاثة بلدان إضافية.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	تبلغ النسبة المئوية من برنامج القروض والمنح الموافق عليه لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الذي يركز على الشباب 84 في المائة. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
		3- الدعم المستمر للشراكات مع منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، ومنتدى المزارعين وتحالف الشباب الشعبي.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	جرى توسيع نطاق المشاركة مع المجتمع المدني ومنصات الشباب (منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وتحالف الشباب الشعبي)، مع انعكاس أصوات الشباب بشكل متزايد في حوارات مجلس المحافظين وتجديد الموارد.

[40] تنطبق المستويات المستهدفة على دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بأكملها وتقاس كنسبة مئوية من المشروعات المعتمدة. ويقارن استعراض منتصف المدة التقدم المحرز في السنة الأولى (2025) بالمستويات المستهدفة المحددة للدورة بأكملها.

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
		4- ضمان استشارة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية ذات الصلة، واستكشاف المزيد من الخيارات لضمان مشاركة جميع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المعنيين على النحو الواجب في العمليات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص أو المجموعات التي قد تواجه حواجز إضافية أمام المشاركة.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	شاركت اللجنة التوجيهية العالمية لمنتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في اللجنة التوجيهية للصندوق، والمنظمات الشبابية بشكل نشط في عمليات تجديد موارد الصندوق والمشاورات السياساتية الأخيرة، وقدمت إسهامات قيمة لمسودة الإطار الاستراتيجي وخطط السياسات/الإجراءات المتعلقة بالتغذية والمنظور الجنساني والشباب. ويحضر أيضا أعضاء منتدى الشعوب الأصلية في اللجنة التوجيهية للصندوق بانتظام جلسات المجلس التنفيذي والحلقات الدراسية غير الرسمية بصفة مراقبين.
		5- ضمان أن تكون 60 في المائة من المشروعات الاستثمارية الجديدة مراعية للتغذية في مرحلة التصميم.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – معرض للمخاطر**	حتى الآن، يعد 47 في المائة من المشروعات الموافق عليها لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للتغذية. ويشمل تصحيح المسار لسد الفجوة المتعلقة بالمستوى المستهدف تعزيز الجدوى الاقتصادية للمقترض وتقوية القدرات الداخلية وتحديد المشروعات قيد الإعداد التي تنطوي على إمكانية دمج التغذية بشكل كامل وتنفيذ خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026–2031. وسيواصل الصندوق رصد هذا الإجراء القابل للرصد.
		6- ضمان أن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – معرض للمخاطر**	جرت الموافقة على مشروع واحد يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
		7- ضمان أن 10 مشروعات جديدة على الأقل تشمل الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – معرض للمخاطر**	جرت الموافقة على ثلاثة مشروعات تشمل الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية. وسيواصل الصندوق مراقبة هذا الإجراء القابل للرصد للتأكد من تحقيق الهدف بمجرد استكمال جميع موافقات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
		8- تجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال تعبئة موارد إضافية من شركاء آخرين.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	تسير عملية تجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية على المسار الصحيح بالجمع بين موارد المنح العادية والشراكات مع الجهات المانحة الثنائية مثل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي؛ وجرى حشد 3.5 مليون دولار أمريكي حتى الآن.
		9- وضع خطط عمل جديدة بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية من شأنها أن تزيد من تعزيز طموحات الصندوق في هذه المجالات.	الفصل الرابع من عام 2025	**أنجز**	وُضعت الصيغة النهائية لخطط العمل الجديدة بشأن المنظور الجنساني، والشباب والتغذية في عام 2025 وقُدّمت في دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول.
	1-2 تعزيز التركيز على السياقات الهشة	10- تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية لبلدان تعاني من أوضاع هشة.	الفصل الرابع من عام 2024	**أنجز**	تسير تخصيصات الموارد الأساسية المبرمجة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الاتجاه الصحيح كما عُرضت على الدورة الثالثة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. الوثيقة EB 2024/143/R.17/Add.1
		11- إنشاء وحدة للهشاشة	الفصل الرابع من عام 2024	**أنجز**	أنشئت وحدة الهشاشة في عام 2024.
	1-3 الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي	12- تقديم استراتيجية موحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك مقترحات بشأن المؤشر العالمي	الفصل الثاني من عام 2025	**أنجز**	تحقق هذا الإجراء القابل للرصد من خلال الاستراتيجية الموحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025–2031 المقدمة إلى المجلس التنفيذي للاستعراض في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة في سبتمبر/أيلول

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
		المستوى للأثر الإيكولوجي، وتخطيط خارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس.			2025 (الوثيقة EB 2025/145/R.14) والمعتمدة في دورته السادسة والأربعين بعد المائة (الوثيقة EB 2025/146/R.17). ولبى ذلك مطلب توفير استراتيجية موحدة، واستكشاف مؤشر للأثر الإيكولوجي. وقُدمت خارطة الطريق للمواءمة مع اتفاق باريس إلى المجلس للعلم في الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة في مايو/أيار 2025 (الوثيقة EB 2025/144/R.20).
		13- زيادة المستوى المستهدف للتمويل المناخي إلى ما لا يقل عن 45 في المائة من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومنها زيادة بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030 ستُخصَّص للحلول القائمة على الطبيعة. وستوضَع منهجية لقياس تمويل التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	من بين 35 مشروعا جرت الموافقة عليها في عام 2025، شمل 60 في المائة منها التمويل المناخي، مع تخصيص 100 في المائة للقدرة على التكيف و38 في المائة للحلول القائمة على الطبيعة. وهناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 915.8 مليون دولار أمريكي للتمويل المناخي في عامي 2026 و2027 للوصول إلى هدف البالغ 45 في المائة بحلول نهاية الدورة. وأُعِدّت مسودة لمنهجية تمويل التنوع البيولوجي وجُرّبت؛ ويجري استعراض دراسة الحالة داخليا.
		14- ضمان أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوائمة مع المساهمات القطرية المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	عُممت مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية - المساهمة المحددة وطنيا من خلال نموذج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2025؛ وتمتثل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى بالفعل للمتطلبات الجديدة.
	4-1 زيادة المشاركة مع القطاع الخاص	15- تقديم استراتيجية محدّثة عن مشاركة القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي	الفصل الرابع من عام 2024	**أنجز**	وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة على استراتيجية محدثة تخصّ استراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025–2030. الوثيقة EB 2024/143/R.19

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
		16- تقديم إطار لتنفيذ الطرائق الجديدة لحساب أمانة القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الرابع من عام 2024	**أنجز**	وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة على الإطار لتنفيذ الطرائق الجديدة لحساب أمانة القطاع الخاص. الوثيقة EB 2024/143/R.20
		17- ضمان أن نسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تحدد فرص القطاع الخاص.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	أُدمِجت فرص القطاع الخاص بشكل منهجي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
2- تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة	2-1 تعزيز نهج متكامل للبرامج القطرية	18- ضمان أن ما لا يقل عن 10 في المائة من المشروعات الجديدة تستخدم نُهجا برامجية متعددة المراحل.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	من بين العمليات السيادية الجديدة البالغ عددها 19 عملية التي ووفق عليها حتى الآن في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تستخدم 47.4 في المائة من الموافقات نُهجا برامجية متعددة المراحل. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
	2-2 الإدارة التكيفية	19- تقديم نسخة محدثة من استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2026	**جار – على المسار الصحيح**	تمثل الالتزام الأصلي في تقديم استراتيجية محدثة لإدارة المعرفة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، بناء على التوصية الصادرة عن التقييم المؤسسي لعام 2024 بشأن ممارسات إدارة المعرفة من أجل أداة أكثر مرونة، يجري وضع خطة معرفية منقحة لاستكمال الإطار الحالي. وعلى الرغم من التأخير الطفيف بسبب إعادة المعايرة، من المتوقع أن تكتمل الخطة بحلول الفصل الرابع من عام 2026، بعد موافقة الإدارة.
		20- توحيد الحافظة من خلال خفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى نحو 200 مشروع.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	يسير توحيد الحافظة على المسار الصحيح، حيث هناك 183 مشروعا استثماريا سياديا جاريا ضمن النطاق

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
					المتوخى. وسيستمر هذا الرقم في التقلب مع إغلاق المشروعات ودخول مشروعات جديدة حيز النفاذ.
	3-2 تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها	21- ضمان أن 100 في المائة من المشروعات الاستثمارية السيادية وغير السيادية مرتبطة بأهداف السياسات القطرية ذات الصلة وبالعمل السياساتي الداعم الذي يقوم به الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	يجري إدماج ربط العمليات السيادية والعمليات غير السيادية بأهداف السياسة الوطنية والعمل في مجال السياسات المدعوم من الصندوق في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات جديدة.
		22- ضمان أن يتضمّن 25 مشروعا على الأقل مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	بحلول نهاية عام 2025، تضمن 12 مشروعا موافقا عليه مبادرات للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع خمسة تصاميم أخرى في انتظار عرضها في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي. ومن بين هذه المشروعات السبعة عشر، تتضمن ثمانية مشروعات تمويلا مخصصا لمبادرات للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
		23- ضمان شمول ما لا يقل عن 20 مشروعا نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	نجح 12 مشروعا في إدماج نُهج مبتكرة في عملية تنفيذها، بما في ذلك **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية** والزراعة الرقمية. والصندوق واثق بأن هذا الإجراء القابل للرصد سيتحقق بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
		24- ضمان تواؤم 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة مع المسارات المعتمدة وطنيا لتحويل النظم الغذائية حيث وُجدت.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	تتواءم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة باستمرار مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة وطنيا أينما وجدت، حيث تلبي جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2025 هذا المطلب.
3- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسيتين	3-1 تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسيتين	25- استحداث نهج متجدد للتوقعات المتعلقة بالميزنة.	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	في عام 2025، نفذ الصندوق النسخة الأولى من التوقعات المتجددة من خلال ميزانية عام 2025، مما يوفر توقعات متوسطة الأجل لمدة ثلاث سنوات. ومن المتوقع وضع

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
					إطار متجدد للتوقعات مُعَدّ بالكامل بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
		26- إدخال منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى.	الفصل الرابع من عام 2027	**أنجز**	أُدخِلت منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى. وأصبحت المنهجية الآن جزءا لا يتجزأ من عملية الميزنة في الصندوق، مما ينجز الإجراء القابل للرصد.
		27- تقديم إطار استراتيجي محدّث إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثاني من عام 2025	**أنجز**	وافق المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة على تأجيل مناقشة الإطار الاستراتيجي للصندوق إلى دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2025/145/R.17). وفي غضون ذلك، اعتبارا من عام 2026، سترشد التوجهات الاستراتيجية المبينة في تقارير المشاورات الخاصة بتجديد الموارد وأطر إدارة النتائج المرتبطة بها أولويات الصندوق وإجراءاته في الأجل المتوسط.
4- تجميع تمويل التنمية وزيادته	4-1 زيادة الموارد إلى أقصى حد من أجل من هم في أمس الحاجة إليها	28- زيادة حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل إلى 45 في المائة. مواصلة تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والسعي إلى تخصيص 60 في المائة لأفريقيا، و55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع ضمان وصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى ما بين 11 و20 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد	الفصل الرابع من عام 2027	**جار – على المسار الصحيح**	جرى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالموارد المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيجري قياس الالتزام بآلية الحصول على الموارد المقترضة في نهاية الدورة. ووفقا للمبالغ الإرشادية لآلية الحصول على الموارد المقترضة الواردة في الملحق الأول من الوثيقة EB 2024/143/R.17/Add.1، يجوز للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا الوصول إلى 15 في

الفئة	*الالتزام*	*الإجراء القابل للرصد*	*تاريخ الانتهاء الملتزم به للإجراء القابل للرصد*	*وضع الإجراء القابل للرصد*	*وصف وضع الإجراء القابل للرصد*
		الثالث عشر لموارد الصندوق باستخدام الموارد المقترضة.			المائة من برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
	2-4 توسيع التمويل لتحقيق أقصى قدر من الأثر	29- إجراء استعراض لتنفيذ المساهمات المناخية الإضافية والدروس المستفادة كجزء من استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الثاني من عام 2026	**أنجز**	استُعرض تنفيذ المساهمات المناخية الإضافية والدروس المستفادة كجزء من استعراض منتصف المدة.
		30- تقديم تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي على سياسة الاقتراض غير الميسّر قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2024	**أنجز**	قُدّمت تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي على سياسة الاقتراض غير الميسر قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. الوثيقة EB 2024/143/R.14

مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(سيجري الإبلاغ عن هذه المؤشرات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026.)

موجز مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

	وضع المؤشر (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)						
مستويات مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	قيد التتبع		أعلى من المستوى المستهدف أو يفي به		أقل من المستوى المستهدف		المجموع
	#	%	#	%	#	%	#
المستوى الأول - الأهداف العالمية والسياق العالمي	6	%100					6
المستوى الثاني - النتائج الإنمائية	14	%47	4	%13	10	%33	30
المستوى الثالث - أداء العمليات وأداء المنظمة والأداء المالي	2	%6	22	%69	6	%19	32
المجموع	**22**	**%32**	**26**	**%38**	**16**	**%24**	**68**

المستوى الأول - الأهداف العالمية والسياق العالمي

الرمز	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس (السنة)	النتائج (السنة)
1-1	**هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر**				
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم	1-1-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	9 (2022)
2-1	**هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع**				
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	28.9 (2023)

2-2-1	معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر	2-2-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	6.6 في المائة (الهزال) (2024) 5.5 في المائة (الوزن الزائد) (2024)
3-2-1	إنتاجية صغار منتجي الأغذية	1-3-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	-
4-2-1	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية	2-3-2	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	-
5-2-1	إنفاق الحكومة على الزراعة (مؤشر)	2-أ-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	0.43 (2023)

المفتاح:

أعلى من المستوى المستهدف أو يفي به	أقل من المستوى المستهدف

المستوى الثاني - النتائج الإنمائية[41]

الرمز	*اسم المؤشر*	*المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة*	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي[42]	*المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق*
1-2	**الأثر**						
1-1-2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا إيجابيا (بالملايين)	2-3 و2-1	تقييم الأثر	77	49		101
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بالملايين)	2-3-2	تقييم الأثر	62	40		82
3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن وصولهم إلى الأسواق (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	64	39		84

[41] ستُصنَّف جميع المؤشرات القائمة على الأشخاص حسب الإناث، والشعوب الأصلية، وحالة الشباب، حيثما كان ذلك متاحا.
[42] الأرقام مأخوذة من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 (نهاية عام 2024).

الرمز	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي[42]	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
4-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين)	1.5	تقييم الأثر	38	10		50
5-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (بالملايين) (**جديد**)	2-1-2	تقييم الأثر	58	لا ينطبق		66
6-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (بالملايين)	1-2	تقييم الأثر	1	0.039		5
7-1-2	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة (بالملايين) (**جديد**)	6-5	تقييم الأثر	لا ينطبق	لا ينطبق	-	61
2-2	**تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز**						
1-2-2	أداء الحكومة (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	88	86	86	80
2-2-2	أداء الصندوق (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	95	96	96	90
3-2-2	الكفاءة (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	76	73	73	80
4-2-2	استدامة الفوائد (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	83	79	79	85
5-2-2	توسيع النطاق [التعريف المنقح] (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	لا ينطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	87	86	86	80
6-2-2	المساواة بين الجنسين (تصنيفات 4 وما فوق/تصنيفات 5 وما فوق) (النسبة المئوية)	5	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – 4 وما فوق	89	81	81	90
		5	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – 5 وما فوق	42	40	40	60
7-2-2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية)	13 و15	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - إدارة البيئة والموارد الطبيعية	93	90	90	90
		13 و15	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - التكيف مع تغير المناخ	92	87	87	90

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق -الفعلي	الحالي	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
3-2	**الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات**							
1-3-2	نطاق الانتشار	عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات يعززها أو يدعمها المشروع	4-1	المؤشرات الرئيسية	78.5 مليون	92 (الإناث: 51%) (الشباب 25%) (الشعوب الأصلية 32%)	92 (الإناث: 51%) (الشباب 25%) (الشعوب الأصلية 32%)	قيد التتبع[43]
2-3-2	الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج	عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي بُنيت/أعيد تأهيلها	3-2	المؤشرات الرئيسية	381 580	220 000	220 000	قيد التتبع
3-3-2		عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية	2.5 مليون	2.3 (الإناث: 46%) (الشباب 17%) (الشعوب الأصلية 4%)	2.3 (الإناث: 46%) (الشباب 17%) (الشعوب الأصلية 4%)	قيد التتبع
4-3-2	الخدمات المالية الشمولية	عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات مالية (الادخار، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، وغيرها) (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية	9.9 مليون	19.5	19.5	قيد التتبع

[43] لم يُحدَّد مستوى مستهدف لهذه المؤشرات؛ سيجري تتبُّع النتائج خلال الدورة.

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق -الفعلي	الحالي	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
						(الإناث: 44%) (الشباب 18%) (الشعوب الأصلية 4%)	(الإناث: 44%) (الشباب 18%) (الشعوب الأصلية 4%)	
5-3-2	المشروعات الريفية وفرص العمل المتنوعة	عدد الأشخاص المدربين على الأنشطة أو إدارة الأعمال المدرة للدخل (بالملايين)	4-4	المؤشرات الرئيسية	3.5 مليون	3.1 (الإناث: 63%) (الشباب 35%) (الشعوب الأصلية 33%)	3.1 (الإناث: 63%) (الشباب 35%) (الشعوب الأصلية 33%)	قيد التتبع
6-3-2		عدد المستفيدين الحاصلين على وظائف/فرص عمل جديدة	5-8	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	-	389 800	389 800	قيد التتبع
7-3-2	منظمات المنتجين الريفيين	عدد المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين	3-2	المؤشرات الرئيسية	1.3 مليون	2 (الإناث: 62%) (الشباب 29%) (الشعوب الأصلية 29%)	2 (الإناث: 62%) (الشباب 29%) (الشعوب الأصلية 29%)	قيد التتبع
8-3-2	البنية التحتية الريفية	عدد الكيلومترات من الطرق التي يجري إنشاؤها أو إصلاحها أو تطويرها	1-9	المؤشرات الرئيسية	8 170	7 300	7 300	قيد التتبع

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق -الفعلي	الحالي	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
9-3-2	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	عدد هكتارات الأراضي الخاضعة للإدارة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (بالملايين)	4-2	المؤشرات الرئيسية	1.92 مليون	1.9	1.9	قيد التتبع
10-3-2		عدد الأسر المعيشية التي تُبلغ عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	1-13	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	237 701	1 118 000	1 118 000	قيد التتبع
11-3-2		عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) التي يجري تجنبها و/أو احتجازها (بملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما)	1-13	المؤشرات الرئيسية - الحصائل	20.2 مليون	133.7	133.7	قيد التتبع
12-3-2	التغذية	عدد الأشخاص/الأُسر المعيشية الذين يقدَّم لهم دعم موجه لتحسين تغذيتهم (بالملايين)	1-2	المؤشرات الرئيسية	2.07 مليون	3.3 (الإناث: 65%) (الشباب 33%) (الشعوب الأصلية 17%)	3.3 (الإناث: 65%) (الشباب 33%) (الشعوب الأصلية 17%)	قيد التتبع
13-3-2		نسبة النساء اللواتي أبلغن عن تناول الحد الأدنى من النمط الغذائي	1-2	المؤشرات الرئيسية	27	52	52	قيد التتبع
14-3-2	الوصول إلى الموارد الطبيعية	عدد المستفيدين الذين ازدادت ضمانات حصولهم على الأراضي	4-1	المؤشرات الرئيسية	51 050	25 300 (الإناث: 28%)	25 300 (الإناث: 28%)	قيد التتبع

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	المؤشر الفرعي لهدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق -الفعلي	الحالي	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
						(الشباب 11%) (الشعوب الأصلية 99%)	(الشباب 11%) (الشعوب الأصلية 99%)	

المستوى 3 - أداء العمليات وأداء المنظمة والأداء المالي

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي [44]	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
مواءمة تنفيذ البرامج						
1-3	**التصميم من أجل الأثر**					
1-1-3	التصنيف الشامل لجودة تصميم المشروعات (تصنيفات 4 وما فوق/تصنيفات 5 وما فوق)	تصنيفات ضمان الجودة – 4 وما فوق	100	100	**100**	100
		تصنيفات ضمان الجودة – 5 وما فوق (**جديد**)	لا ينطبق	لا ينطبق	**38**	25

[44] جرى تحديث **الأرقام السميكة** بالتقدم الأولي لعام 2025. وحُدثت جميع الأرقام الأخرى آخر مرة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025 (نهاية عام 2024).

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي [44]	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
2-1-3	التمويل المناخي: برنامج القروض والمِنح الذي يركز على المناخ	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي	30	49	**60**	45
3-1-3	القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيف (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	69	84	**100**	90
4-1-3	المشروعات المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتميكن المرأة	التحقق المؤسسي	53	51	**42**	35
5-1-3	ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (تصنيفات 4 وما فوق/تصنيفات 5 وما فوق) (**جديد**)	تصنيفات ضمان الجودة – 4 وما فوق	لا ينطبق	لا ينطبق	**100**	%100
		تصنيفات ضمان الجودة – 5 وما فوق	لا ينطبق	لا ينطبق	**66**	%50
6-1-3	التصنيف الشامل لجودة تصميم العمليات غير السيادية (تصنيفات 4 وما فوق) (**جديد**)	عمليات استعراض ضمان الجودة	لا ينطبق	لا ينطبق	**100**	%100
7-1-3	جودة التوريد في المشروعات أثناء التصميم (تصنيفات 4 وما فوق) (**جديد**)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	50	لا ينطبق	23	50
8-1-3	الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (تصنيفات 4 وما فوق) (**جديد**)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	90	لا ينطبق	**100**	100
2-3	**الإدارة الاستباقية للحافظة**					
1-2-3	معدل الصرف	نظام Oracle FLEXCUBE	16.8	18.8	**15**	16
2-2-3	التقدم العام للتنفيذ (تصنيفات 4 وما فوق)	تصنيفات الإشراف	80	72	**77**	80
3-2-3	مؤشر الاستباقية	التحقق المؤسسي	80	89	**89**	80
4-2-3	جودة مشاركة المجموعات المستهدفة من المشروع والتعقيبات منها (تصنيفات 4 وما فوق)	تصنيفات الإشراف	94	97	**95**	85

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي [44]	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
3-3	**أداء البرامج القطرية**					
1-3-3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيفات مرض إلى حد ما وما فوق)	عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	86	88	88	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	86	91	91	90
2-3-3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (تصنيفات مرض إلى حد ما وما فوق)	عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	86	84	84	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	78	83	83	90
3-3-3	إدارة المعرفة (تصنيفات مرض إلى حد ما وما فوق)	عمليات استعراض إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	71	72	72	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	93	94	94	90
4-3-3	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (تصنيفات 4 وما فوق) (النسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	100	100	100	100
تجميع تمويل التنمية وزيادته						
4-3	**الموارد**					
1-4-3	رأس المال القابل للتخصيص	قواعد البيانات المؤسسية	24.9	38.6	**37.3**	قيد التتبّع
2-4-3	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	قواعد البيانات المؤسسية	23.6	31.4	**38.5**	قيد التتبّع
3-4-3	نسبة التمويل المشترك	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية	1:1.63	1:2.34	**1:2.62**	1:1.7
	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.88	1: 1.42	**1:1.48**	1:0.8
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.75	1: 0.92	**1:1.14**	1:0.9

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الفعلي	الحالي [44]	المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
4-4-3	تأثير التمويل بالديون للاستثمارات غير السيادية في الصندوق	قواعد البيانات المؤسسية	6.5	5.7	**3.5** [45]	5
مواءمة الإطار المؤسسي						
5-3	**الكفاءة المؤسسية**					
1-5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمِنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية	15.1	12.4	**12.4**	12.5
6-3	**اللامركزية وإدارة الموارد البشرية**					
1-6-3	فعالية اللامركزية	استقصاء مكاتب الصندوق القطرية	86	86	86	80
2-6-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوق	قواعد البيانات المؤسسية	44.4	48.3	**50**	=>45
3-6-3	مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق (جديد)	الاستقصاء العالمي للموظفين	لا ينطبق	لا ينطبق	**79**	80
7-3	**الشفافية**					
1-7-3	النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك الموافق عليها التي نُشرت علنا	نظم إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق	87/85	74/88	74/88	85/90

[45] بلغت استثمارات الصندوق 10 مليون دولار أمريكي، وبلغت الموارد الإضافية المتوقعة التي جرت تعبئتها 35 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يبلغ تأثير التمويل بالديون 3.5. ويجري حاليا استعراض تعريف التمويل بالديون ومكوناته الحسابية داخليا، بهدف تحقيق مواءمة أفضل مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والحساب السليم.

التغييرات على مؤشرات إطار إدارة النتائج والإجراءات القابلة للرصد

	المؤشر	*المؤشر الجديد*	*مصدر البيانات*	*التعريف السابق*	*التعريف المحدث*
5-1-3	ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (تصنيفات 4 وما فوق/تصنيفات 5 وما فوق)		تصنيفات ضمان الجودة – 4 وما فوق	**التعريف الأصلي.** النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل أو مرضية (5) أو أفضل في جودة مشاركة المجموعات المستهدفة والتعقيبات منها. وتشمل العناصر موضوع التقييم، على سبيل المثال، مدى تنفيذ الأنشطة المقررة بشأن مشاركة المجموعات المستهدفة وتلقي التعقيبات منها بصورة متسقة وفي الوقت المحدد، بما يشمل تدابير تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة ومشاركة هذه الفئات، وإكمال حلقة التعقيبات؛ ومدى كفاءة عمليات معالجة التظلمات في المشروعات واستجابتها وسهولة وصول المجموعات المستهدفة إليها.	**التعريف المصحح**. تصنيف يقدَّم أثناء عملية ضمان الجودة استنادا إلى البعدين التاليين: (1) مواءمة السكان المستهدفين من المشروع مع المجموعة المستهدفة من الصندوق على النحو المبين في سياسة استهداف الفقر في الصندوق وما يقابلها من مبادئ توجيهية تشغيلية؛ (2) كفاية نهج الاستهداف المقترح في الوصول إلى المجموعة المستهدفة المحددة في سياق معيَّن للمشروع. ويجري الإبلاغ عن التصنيفات على أساس متوسط 24 شهرا.
			تصنيفات ضمان الجودة – 5 وما فوق		
7-1-3	**المؤشر الأصلي**: جودة التوريد في المشروعات أثناء التصميم (تصنيفات 4 وما فوق)	**المؤشر المحدث:** جودة التوريد في المشروعات أثناء التصميم (نسبة المشروعات المصنفة "نجاح")	تصنيفات الجودة عند الإدراج	**التعريف الأصلي.** النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أفضل من خلال استعراض ضمان الجودة بشأن جودة تصميم التوريد في المشروعات "عند الإدراج" للمشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق. ويشمل ذلك تقييم ما يلي: (1) الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية للتوريد العام في البلد المقترض، (2) القدرة التنفيذية للوزارة الأم (الوكالة المنفذة) ونظم الإدارة ذات الصلة، وقدرة وحدة تنفيذ المشروع على الاضطلاع بالتوريد في المشروع وإدارة العقود، (3) تنافسية السوق الوطنية وقدرتها على التنفيذ، (4) الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، (5) ملاءمة خطة التوريد في المشروع للغرض، وترتيبات الإشراف، ووضع تصميم المشروع وجاهزيته للتنفيذ.	**التعريف المحدث.** النسبة المئوية للمشروعات الجديدة المصنفة "نجاح" من خلال استعراض ضمان الجودة لجودة تصميم التوريد في المشروعات عند الإدراج للمشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق. ويشمل ذلك تقييم ما يلي: (1) الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية للتوريد العام في البلد المقترض، (2) القدرة التنفيذية للوزارة الأم (الوكالة المنفذة) ونظم الإدارة ذات الصلة؛ (3) قدرة وحدة تنفيذ المشروع على الاضطلاع بالتوريد في المشروع وإدارة العقود؛ (4) تنافسية السوق الوطنية وقدرتها على التنفيذ؛ (5) الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ (6) ملاءمة خطة التوريد في المشروع للغرض، وترتيبات الإشراف، ووضع تصميم المشروع وجاهزيته للتنفيذ.
1-2-3	**المؤشر الأصلي:** نسبة الصرف	**المؤشر المحدث:** نسبة الصرف	نظام Oracle FLEXCUBE	مجموع المبالغ المصروفة خلال فترة الاستعراض من برنامج القروض والمِنح، مقسوما على الرصيد غير المصروف من القروض والمِنح الموافق عليها والموقعة، ودخولها حيز النفاذ أو بدء سريان إمكانية صرفها في بداية فترة الاستعراض.	

	المؤشر	المؤشر الجديد	مصدر البيانات	التعريف السابق	التعريف المحدث
4-4-3	تأثير التمويل بالديون للاستثمارات غير السيادية في الصندوق		قواعد البيانات المؤسسية	**التعريف الأصلي**: قيمة الاستثمار غير السيادي للصندوق مقسومة على إجمالي تكلفة المشروع. وفيما يتعلق بالمشروعات التي تتطلب دعم الوسطاء الماليين، يُعرَّف إجمالي تكلفة المشروع على النحو التالي: في حالة صناديق وأدوات الاستثمار: مجموع الموارد المعبأة من خلال الصندوق أو أداة الاستثمار. وأثناء مرحلة التطوير المبكرة لهذه الصناديق/الأدوات، يُستخدم الحجم المستهدف للصندوق أو الأداة كمؤشر بديل. وفي حالة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى: إجمالي تكلفة المشروعات الممولة من المؤسسة المالية بفضل الدعم المالي المقدم من الصندوق.	**التعريف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: التعبئة المباشرة للمعاملات**. التمويل من كيان خاص بشروط تجارية، يجري تيسيره من خلال المشاركة المباشرة والنشطة للصندوق، مما يؤدي إلى التزام مالي. **التعبئة غير المباشرة للمعاملات**. التمويل من كيانات خاصة مرتبطة بنشاط معين، حيث يشارك الصندوق بشكل غير مباشر في تأمين التزام التمويل الخاص.
1-7-3	**المؤشر الأصلي.** النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك الموافق عليها التي نُشرت علنا.	**المؤشر المحدث.** النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات التي جرت الموافقة عليها في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك الموافق عليها التي نُشرت علنا.		**التعريف الأصلي:** نسبة تقارير إنجاز المشروعات التي جرت الموافقة عليها ضمن الموعد المحدد (وهو في العادة في غضون ستة أشهر بعد الإنجاز، ولكن يجوز تمديد المهلة لإجراء تقييمات الأثر، وجمع البيانات، والاستعراض والتحليل). وتشمل نسبة تقارير إنجاز المشروعات المنشورة على الموقع الشبكي للصندوق.	**التعريف الجديد:** نسبة تقارير إنجاز المشروعات التي جرت الموافقة عليها ضمن الموعد المحدد (وهو في العادة في غضون ستة أشهر بعد الإنجاز، ولكن يجوز تمديد المهلة لإجراء تقييمات الأثر، وجمع البيانات، والاستعراض والتحليل). وتشمل نسبة تقارير إنجاز المشروعات المنشورة على الموقع الشبكي للصندوق.
الإجراء القابل للرصد 19	**المؤشر الأصلي.** تقديم نسخة محدثة عن استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق إلى المجلس التنفيذي.	**المؤشر المحدث[46]:** ستضع الإدارة جدول أعمال للمعرفة.			**التعريف المحدث:** بناء على توصية التقييم المؤسسي لعام 2024 بشأن ممارسات إدارة المعرفة، لم يعد الصندوق يسعى إلى وضع استراتيجية جديدة لإدارة المعرفة. وبدلا من ذلك، ستضع الإدارة جدول أعمال للمعرفة يكمل استراتيجية إدارة المعرفة الحالية للفترة 2019–2025. وسيصمّم جدول الأعمال ليكون أداة أخف وأكثر مرونة تتواءم بشكل أفضل مع الاحتياجات التشغيلية. وقد تأثر إعداد جدول الأعمال بعملية إعادة المعايرة

[46] أجرى مكتب التقييم المستقل التقييم المؤسسي لعام 2024 لممارسات إدارة المعرفة، والذي أوصى باستكمال الاستراتيجية الحالية بجدول أعمال للمعرفة، يكون أخف وأكثر مرونة.

	المؤشر	المؤشر الجديد	مصدر البيانات	التعريف السابق	التعريف المحدث
					المؤسسية، بما في ذلك توحيد إدارة المعرفة، وتقييم الأثر والابتكار داخل مكتب الفعالية الإنمائية. ويتطلب هذا التحول مزيدا من المواءمة بين الأدوار، والوظائف والعمليات لضمان إدماج المعرفة بشكل أكثر فعالية في العمليات وعلى نطاق المنظمة. وفي هذا السياق، عُدّل الجدول الزمني للتنفيذ، ومن المتوقع الآن الانتهاء من وضع جدول أعمال المعرفة في الفصل الرابع من عام 2026، بعد التوجيه والموافقة الداخلية من الإدارة. وسيركز جدول أعمال المعرفة الجديد (الذي يحل محل استراتيجية إدارة المعرفة المخطط لها سابقا) على بناء الأدلة، والتعلم التشغيلي والشراكات. وسيعزز توليد الأدلة من خلال تقييمات الأثر والبحوث المواضيعية لإنتاج معلومات ذات صلة في الوقت المناسب حول ما يصلح لسبل العيش الريفية. كما سيدعم التعلم التشغيلي، بما في ذلك من خلال أكاديمية العمليات المحسنة لبناء قدرات الموظفين من أجل تصميم المشروعات وتنفيذها بشكل أقوى، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات ومعرفة وحدات إدارة المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسّع الشراكات في مجال المعرفة مع مؤسسات مثل البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، لتبادل دروس الصندوق والاستفادة من معرفة الآخرين. وأخيرا، سيرفع مستوى المكاتب الإقليمية والقطرية كركائز أساسية لهيكل التعلم في الصندوق ومساهمة في المنظومة المعرفية الأوسع.

استعراض أثر المساهمات المناخية الإضافية الأساسية على الحوكمة في الصندوق، والدروس المستفادة

1- أنشئت المساهمات المناخية الإضافية الأساسية لتوجيه التمويل المناخي من خلال الصندوق، بناء على قوة الصندوق في ربط العمل المناخي بالزراعة على نطاق صغير. وتساعد المساهمات المناخية الإضافية الصندوق على: تعزيز الدعم للمجتمعات المحلية الضعيفة؛ وتحقيق أقصى أوجه الكفاءة والأثر؛ واستكمال مصادر التمويل المناخي الأخرى. وتستفيد البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بشكل مباشر من المساهمات المناخية الإضافية من خلال المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ لجميع البلدان التي تحصل على الموارد الأساسية من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتستفيد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من زيادة حقوق المساهمين في الصندوق نتيجة المساهمات المناخية الإضافية، مما يعزز قدرة الصندوق على اقتراض الموارد.

2- وتعهدت خمس دول أعضاء بتقديم مبلغ إجمالي قدره 54.3 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مناخية إضافية، مقابل هدف أولي لتعبئة الموارد قدره 150 مليون دولار أمريكي. ونفذت الإدارة مبالغ إضافية مخصصة للمناخ بما مجموعه 75 مليون دولار أمريكي – أعلى من التعهدات الفعلية التي تلقتها للمساهمات المناخية الإضافية – استنادا إلى توقعات تعبئة الموارد. وقد جرى ذلك مقدما للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل دعم برمجة أكثر قابلية للتنبؤ بها. وطبق الصندوق الصيغة القائمة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحديد مخصصات البلدان، مع تخصيص حد أدنى للمبالغ الإضافية المخصصة للمناخ قدره 800 000 دولار أمريكي لكل بلد. وحصل ما مجموعه 63 بلدا على مخصصات من المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ. وستخصَّص هذه الموارد بالكامل للأنشطة التي تركز على المناخ، باستخدام المنهجية القياسية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي.

3- وتجري برمجة المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ تدريجا من خلال الموافقات على مشروعات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وفي عام 2025، شمل 23 مشروعا من أصل 35 مشروعا ووفق عليها مبلغ 26.3 مليون دولار أمريكي في شكل مبالغ إضافية مخصصة للمناخ، وهو ما يمثل التخصيص الكامل لتسعة بلدان. وهي تشمل سبعة بلدان في إقليم آسيا والمحيط الهادي، وسبعة في أفريقيا الشرقية والجنوبية، وبلدا واحدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثلاثة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، وخمسة في أفريقيا الغربية والوسطى. ويمثل هذا المبلغ نحو 35 في المائة من إجمالي المبلغ المخصص مقدما للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والبالغ 75 مليون دولار أمريكي.[47]

4- ويتطلب إدخال المساهمات المناخية الإضافية والمبالغ الإضافية المخصصة للمناخ زيادة قدرات الموظفين على توضيح غرضها، وعملية تخصيصها وإدماجها في المشروعات. وفي عام 2025، نظم مكتب الفعالية الإنمائية خمس دورات إقليمية لشرح هذه الأساس المنطقي لهذه الأدوات واستخدامها. وواصل مكتب الفعالية الإنمائية أيضا التدريب على منهجية التمويل المناخي في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لموظفي شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي المشاركين في تصميم المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدِرت مذكرة توجيهية مشتركة لمكتب الفعالية الإنمائية–شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي لمساعدة فرق تصميم المشروعات على برمجة المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ بفعالية. وعزز إدخال المساهمات المناخية الإضافية قدرة الصندوق على تحقيق هدف التمويل المناخي لبرنامج القروض والمنح البالغ 45 في المائة. وعزز التدريب قدرة الصندوق على تصميم وتنفيذ التمويل المناخي.

[47] تمثل المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ الأموال الخارجة، في حين تمثل المساهمات المناخية الإضافية الأموال الواردة. وأدمِج كلتاهما في مجاميع قروض الصندوق أو إطار القدرة على تحمل الديون في ميزانيات المشروعات. وعلى الرغم من ظهورها في تقارير رئيس الصندوق كتمويل مناخي، فهي تتميز بوضوح عن التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح لتمكين تتبعها على نحو أسهل.

وتعمل المساهمات المناخية الإضافية على النحو المنشود: توفير تمويل مناخي إضافي حقيقي. وينعكس التقدم أيضا في تزايد طلب المقترضين على الاستثمارات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتعزيز قدرة الصندوق على تصميم المشروعات التي تركز على المناخ.

5- وأنشئت حقوق التصويت بمبلغ 32.5 مليون دولار أمريكي[48] في شكل تعهدات للمساهمات المناخية الإضافية (بوزن ترجيحي نسبته 50 في المائة مقارنة بالمساهمات الأساسية) والتي: (1) استُلمت بحلول الموعد النهائي لإنشاء أصوات تجديد الموارد في 14 أغسطس/آب 2024؛ (2) استوفت معايير مخاطر الإبدال. وبلغت مدفوعات المساهمات المناخية الإضافية المستلمة بحلول 21 أكتوبر/تشرين الأول 2025 مبلغ 15.7 مليون دولار أمريكي. كما رُجّح تخصيص حقوق التصويت للمدفوعات المتعلقة بالمساهمات المناخية الإضافية المؤهلة بنسبة 50 في المائة مقارنة بالمساهمات الأساسية.

6- وحصلت المساهمات المناخية الإضافية المؤهلة على ما مجموعه 10.3 صوت من إجمالي 863.8 صوت في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو ما يمثل حوالي 1.2 في المائة من الأصوات الجديدة المنشأة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

7- وينقسم هذا المجموع البالغ 10.3 صوت على النحو التالي:

- 4.4 صوت عضوية، من إجمالي 371.4 صوت عضوية – تُوَزَّع على الفور بالتساوي على جميع الدول الأعضاء؛
- 5.9 صوت مساهمة، من إجمالي 492.4 صوت مساهمة – مخصصة للدول الأعضاء المساهمة وفقا للصيغة المتفق عليها، عند سداد مساهماتها المناخية الإضافية.

8- وكان الأثر الإجمالي للمساهمات المناخية الإضافية على توزيع قوة التصويت ضئيلا، حيث لم يمثل سوى 1.2 في المائة من مجموع الأصوات الجديدة التي أنشئت في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق و0.14 في المائة من مجموع حقوق التصويت التراكمية للصندوق.[49]

9- ومن منظور البرمجة، أثبتت المساهمات المناخية الإضافية أنها مصدر قيّم وسهل الإدماج للتمويل المناخي الإضافي. وقد لقيت استحسانا من جانب المقترضين الذين يقدرون خبرة الصندوق في بناء القدرة على الصمود في الزراعة والنظم الغذائية. وأدى استخدام صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى ضمان الوصول العادل للبلدان المنخفضة الدخل والهشة. ومن منظور الحوكمة، كان الأثر على حقوق التصويت للصندوق ضئيلا. وأخيرا، ومن منظور تعبئة الموارد، فإن المبلغ الوارد من خلال المساهمات المناخية الإضافية أقل حاليا من التوقعات، ويبدو أن تحقيق الهدف المحدد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أمر صعب.

10- واستنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يوصى بأن يواصل الصندوق قبول المساهمات المناخية الإضافية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على النحو المبين في الملحق السابع لتقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.[50]

[48] تماشيا مع أحكام مخاطر الإبدال المعمول بها، لم تولد مساهمات إحدى الدول الأعضاء حقوق تصويت.
[49] يبلغ إجمالي حقوق التصويت في الصندوق 147.280 7.
[50] الوثيقة GC 47/L.5.